وجادلهم بالتي هي أحسن (٢)

الفرق العظيم

بين التنزيه والتجسيم

ويليه المقتطف في نقد التحف

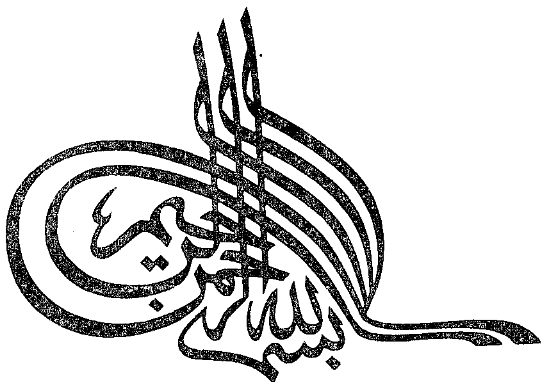
تاليف

سعيد عبد اللطيف فودة

دار الرازي

الفرق العظيم

بين التنزيه والتجسيم


بسم الله الرحمن الرحيم

الفرق العظيم

بين التنزيه والتجسيم

ويليه

المقتطف في نقد مواضع من كتاب التحف في مذاهب السلف

تأليف

سعيد فودة

دار الرازي

دار الرازي

للطباعة والنشر والتوزيع

عمان - الأردن

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

المؤلف: سعيد فودة

عنوان الكتاب: الفرق العظيم بين التنزيه والتجسيم

ويليه المقتطف في نقد مواضع من

كتاب التحف في مذاهب السلف

عدد الصفحات: ٦٤ صفحة

قياس القطع: ١٤× ٢٠

تمت المراجعة والتصحيح والإخراج

في دار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع

تطلب منشوراتنا على العنوان التالي:

دار الرازي

ص.ب ٩٢٧٦٠١ عمان ١١١٩٠ الأردن

تلفاكس: ٤٦٤٦١١١٦

E-Mail:alrazi003@yahoo.com

www.al-razi.net

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومَن والاه واتبعه بإحسان إلى يوم الدين: أما بعد،

فهذه كلمات قليلة تبيِّن بعضَ الأمور التي كثر الاختلاف فيها، كتبتها لما رأيت الناس في هذا الزمان قد اختلطت عندهم الأمور، وصار الحاذق منهم لا يعرف طريق الاهتداء وأحسَنُ ما يمكنه فعله هو التوقف في أمور لا يجوز له التوقف فيها، لأنها من أصول الدين التي لا يعذر الجاهل بها، وترى الذكي الألمعي عند عامة الناس أقصى ما يستطيع قوله هو لا أدري، وهذه الكلمة نصف العلم فعلاً، ولكن في أمور وأمور.

واعلم أيها المسلم التقي أن الجهل بأصول الدين قد عمَّ وانتشر في هذا الزمان، وازداد اضطراب الناس في أمور دينهم، وما ذاك إلا لتقصير أولي الأمر من العلماء فهؤلاء لاهون عن الناس بأمور ظنوا أنها تفيد في نشر الدين وعودة سلطانه، وأشغلوا أنفسهم بمقالات لا تغني من جوع، وغفلوا عن وظيفتهم الأولى وهي تبليغ شؤون الدين إلى الخلق، وهذا لا يتم إلا بمخالطتهم والصبر على أذاهم في سبيل المُهِمِّ، كما كان يفعل الأنبياء، وهذا ما يجب أن يفعله أئمة الدين من العلماء، فإنهم ورثة الأنبياء، والأنبياء لم يُوَرِّثوا إلا علماً، وعلى من ينصِّبُ نفسه لاستحقاق هذا الميراث أن يلتزم بحقه، وهو التبليغ.

ولما رأى الناس موقع العلماء فارغاً، ألقوا بأنفسهم بين أيدي من نَصَّبَ نفسه له وإن لم يكن من أهله. فضلّوا طريقهم في الحياة الدنيا، وصاروا يجرون وراء كل صارخ، وسلّموا أمور دينهم للجاهلين المتعالمين، وصار جمهور الناس أُلعوبة بأيدي اللاعبين.

وبناء على هذا وغيره، فقد وجب على كل ذي علم أن يقوم بهداية الناس إلى الدين الحق في كل الأمور، في العقائد وفي الشرائع، وذلك حتى تستقيم أمور الناس على منهاج رب العالمين الذي ارتضاه لهم.

وهذه الرسالة سميتها (**الفرق العظيم بين التنزيه والتجسيم**)، وقد دعاني إلى كتابتها ما رأيت عند كثير من الناس من الخلط بين الأمرين، ومن المعلوم أنه لا يستقيم أساس الدين إلا على أساس التوحيد، فالإسلام دين التوحيد، وأيضاً فقد انتشر بين عامة الناس وخاصتهم جهلهم باعتقاد أهل السنة والجماعة، فَرُمْتُ بهذه الرسالة تبيينَ المعْتَقَدِ ورَدَّ المذهب المنتقد. وجريت فيها على تبيين أصول كافية لبعض الفرق الإسلامية ليسهل على الناس التمييز بين الحق والباطل.

بيان أصل نشوء التشبيه عند أهل الإسلام

قال أبو محمد ابن حزم في الفِصَلِ[1]:

"في أول ورقة من توراة اليهود التي عند ربانيهم وعانانيهم وعيسويه حيث كانوا في مشارق الأرض ومغاربها لا يختلفون فيها على صفة واحدة، لو رام أن يزيد فيها لفظة أو ينقص أخرى لافتضح عند جميعهم مبلغة ذلك إلى أحبارهم الذين كانوا أيام ملك الهارونية لهم قبل الخراب الثاني بدهر يذكرون أنها مبلغة ذلك من أؤلئك إلى عذراء الوراق الهاروني ففي صدرها: " قال الله تعالى اصنع بناء آدم كصورتنا كشبهنا"، قال أبو محمد بن حزم: ولو لم يقل إلا كصورتنا لكان له وجه حسن ومعنى صحيح، وهو أن نضيف الصورة إلى الله تعالى إضافة الملك والخلق، كما تقول هذا عمل الله، وتقول للقرد والقبيح والحسن؛ هذه صورة الله، أي تصوير الله، والصفة التي انفرد بملكها وخلقها. لكن قوله كشبهنا منع التأويلات وسد المخارج وقطع السبل، وأوجب شبه آدم لله عز وجل ولا بد ضرورةً، وهذا يُعْلَمُ بطلانه ببديهة العقل إذ الشِّبْهُ والمِثْلُ واحد، وحاشى لله أن يكون له مثل أو شبه".اهـ

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل، (١/١١٧)، طبعة دار المعرفة - بيروت.

هذا كلام عظيم المعنى، فهو يبين أن اليهود يقولون بأن الله تعالى مثلنا في صورته فهم مشبهة، وأيضاً ينص على أن هذا القول مردود عقلاً ونقلاً، ولا يجوز لمسلم أن يقول به، وقد نصّ علماء الفِرَقِ على أن اليهود هم أصل التشبيه، وأنهم قسمان، الأول مشبهة والثاني قدرية، فقال الإمام العلامة أبو المظفر الإسفراييني صاحب كتاب التبصير في الدين بخصوص المشبهة منهم:

"هم الأصل في التشبيه، وكل من قال قولاً في دولة الإسلام بشيء من التشبيه فقد نسج على منوالهم[1]".اهـ

فليعلم الذين ينتمون إلى الإسلام ويقولون بالتشبيه بأي فريق يقتدون، وإلى أيِّ سلفٍ يرجعون.

(١) راجع التبصير في الدين، للإمام أبي المظفر الإسفرايني، ص٩٠، بتحقيق وتعليق العلامة محمد زاهد الكوثري، طبعة ١٩٤٠م -١٣٥٩هـ.

عوامل ابتعاد الناس عن النهج السليم

لما ابتعدت المسافة والزمان بين الناس وبين نهج الصحابة، ولما قلَّ تأثُّرهم بنور النبوة، صارت الشبه تتوارد عليهم، وصار بعضهم يتصور إلهه على صورة إنسان كما يوحي إليه خياله وخيال شيطانه، واختلف الناس في هذه الأمور باختلاطهم مع أهل البلاد المفتوحة مثل المجوس في فارس والهنود وغيرهم من الأقوام، وصار اليهود والنصارى وغيرهم من أصحاب الملل والنحل وأصحاب المذاهب والآراء يعملون عملهم ويؤثرون في عقول السذج من المسلمين، فصار الغبَشُ يحوِّمُ على عقائد القوم.

فلما رأى السلف من أصحاب الحديث هذه الأحوال، تحيروا في تقرير مذهب أهل السنة والجماعة في متشابهات آيات الكتاب وأخبار النبي صلى الله عليه وسلم. فأما أحمد بن حنبل وداود بن علي الأصفهاني وجماعة من أئمة السلف فجروا على منهاج السلف المتقدمين من أصحاب الحديث مثل مالك بن أنس، وسلكوا طريق السلامة فقالوا: نؤمن بما ورد به الكتاب والسنة ولا نتعرض للتأويل، بعد أن نعلم قطعاً أن الله تعالى لا يشبه شيئاً من المخلوقات، وأن كل ما تمثل في الوهم فإنه خالقه ومقَدِّرُه.

هذا حاصل ما ذكره الشهرستاني، ثم قال[1]:

"**وكانوا يحترزون عن التشبيه إلى غاية أن قالوا من حرَّك يده عند قراءته: "خلقت بيديَّ"** أو أشار بإصبعه عند روايته "**قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن**"، وجب قطع يده وقلع أصبعه. وقالوا: إنما توقفنا في تفسير الآية وتأويلها لأمرين:

أحدهما: المنع الوارد في التنزيل في قوله تعالى: ﴿ **فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ** ﴾[آل عمران: ٧]، فنحن نحترز عن التأويل.

والثاني: أن التأويل أمر مظنون بالاتفاق، والقول في صفات الباري تعالى بالظن غير جائز، فربما أوّلنا الآية على غير مراد الباري تعالى فوقعنا في الزيغ، بل نقول كما قال الراسخون في العلم: "كلٌّ من عند ربنا" آمنا بظاهره وصدّقنا بباطنه ووكّلنا علمه إلى الله تعالى. ولسنا مكلفين بمعرفة ذلك، إذ ليس من شرائط الإيمان وأركانه."

قال الشهرستاني: "واحتاط بعضهم أكثر احتياط حتى لم يقرأ اليد بالفارسية ولا الوجه ولا الاستواء ولا ما ورد من جنس ذلك، بل إن احتاج في ذكرها إلى عبارة عبّر عنها بما ورد لفظاً بلفظ. فهذا هو طريق السلامة، وليس هو من التشبيه بشيء."اهـ

---

(١) الملل والنحل (١/١١٨ -١١٩)، طبعة دار المعرفة - بيروت.

فانظروا رحمكم الله إلى دقة هذا الأسلوب وعظم دلالته على حرص السلف الصالح على الامتثال بأوامر الله تعالى من حيث احتياطهم لعدم الوقوع في الخطأ، ويؤيد هذا الكلام الثابت عن أئمة السلف مثل الإمام أحمد - رحمه الله تعالى -، قال عندما سئل عن أحاديث الصفات: "**نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى**".اهـ وقال الإمام الحافظ الترمذي في سننه(٤/٦٩٢): "والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن عُيَيْنَة ووكيع وغيرهم أنهم روَوا هذه الأشياء ثم قالوا: **تروى هذه الأحاديث ونؤمن بها ولا يقال كيف**، وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن تروى هذه الأشياء كما جاءت ويؤمن بها ولا تفَسَّر، ولا تُتَوَهَّم، ولا يقال كيف، وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه".اهـ

هذا هو مذهب السلف رحمهم الله تعالى، فهم يفوّضون في المعنى ولا يفسّرون، فأين هذا المذهب من قول من يفسر وينسب لله تعالى اليد الجارحة، والاستواء الذي هو جلوس واستقرار ومماسة، ونزولاً هو حركة وانتقال وغير ذلك من ترهات وتوهمات، فهل هذا هو الذي يقصده السلف عندما يقولون "أمِرُّوها كما جاءت بلا تفسير" فأين الذين يثبتون صفات لله تعالى هي مثل صفات البشر ممن يفوضون علم الآيات المتشابهات كلها إلى الله تعالى مع التنزيه. وليس هذا هو موضع بيان مذهب أولئك الذين ينتسبون إلى السلف الصالح، ويُلَبِّسون على عامة الناس ببعض التهويلات، وتصدر منهم كلمات لا يفهمون معناها، ويتصدّرون

المجالس فيفتون الناس فَيَضِلُّون ويُضِلُّون، بل سوف نزيد بيان أحوالهم خصوصاً في هذا العصر فيما يلي من الفصول إن شاء الله تعالى.

وسوف نزيد مذهب السلف بياناً، لنوضح كيف أن السلف يستحيل أن يصدق عليهم أنهم كانوا من المشبهة الذين يثبتون الجهة والحدَّ والحركة والحيز لله تعالى، قال الشيخ العلامة شهاب الدين الحلبيُّ المشهورُ بابن جهبل[1] : "**ومذهب السلف إنما هو التوحيد والتنزيه دون التجسيم والتشبيه، والمبتدعة تزعم أنها على مذهب السلف:**

وكلٌّ يدعون وصال ليلى وليلى لاتُقِرُّ لهم بذاكا

وكيف يعتقد في السلف أنهم يعتقدون التشبيه أو يسكتون عند ظهور البدع وقد قال الله: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، وقال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾، وقال الله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾"اهـ.

وقال الإمام أبو جعفر الطحاوي في عقيدته: "**إن الله واحد لا شريك له ولا شيء مثله ولا شيء يعجزه ولا إله غيره قديم بلا ابتداء دائم بلا انتهاء لا يفنى ولا يبيد ولا يكون إلا ما يريد، لا تبلغه الأوهام ولا تدركه الأفهام ولا تشبهه الأنام**"اهـ

(١) وهذا النص من الرسالة التي أوردها العلامة تاج الدين السبكي لابن جهبل في ترجمته له في الطبقات الكبرى، (٣٤/٩)، قال الإمام ابن السبكي: "ووقفت له على تصنيف صنَّفه في نفي الجهة ردّاً على ابن تيمية لا بأس به وهو هذا"، ثم أورد الرسالة التي نقتطف نحن منها هذا النص.

فانظروا عباد الله في كلام هؤلاء الأعلام، وليختبر كل واحد منكم نفسه، هل يتصور صورة معينة لمعبوده، هل يتصوره جسماً كبيراً أو صغيراً في الحجم، هل يتصوره يمشي في الأسواق كما يمشي الناس، هل يتصور له شكلاً معيناً مثل الإنسان لكنه أكبر مما نراه، كما يقول المشبهة، هل يتصوره جالساً على عرشه كما يجلس الناس، هل يتوهمه مماسّاً للعرش ملاصقاً له أو بينه وبين العرش مسافة، هل يتوهمه يَقْتَرِبُ من عباده في المكان حتى يمكننا أن نشير إليه ونحدّده بمكان دون مكان، أو جهة دون جهة، أيها المسلمون يجب عليكم محاسبة أنفسكم من داخلها ولا تغرنّكم كلمات ترددونها دون فهم معنى لها، يجب أن تهتموا بما في الصدور، هل تتصورون لله مثلاً، سواء في ذاته أو صفاته أو أفعاله، إذا كان كذلك فارموا بهذه العقائد الزائفة عرض الحائط، وسارعوا إلى مغفرة من ربكم، وقولوا كما قال الله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾. ولا تتصوروا أن مجرد قولكم إننا سلفيون متبعون للسلف ينجيكم، فلم يكن للسلف عقائد فاسدة ولم يكونوا يشبهون خالقهم بشيء، ولم يكن أهل الإسلام من أهل القرون الأولى المشهود لها بالخيرية يقولون: إن جمهور علماء الإسلام مبتدعة، ويحكم كيف تحكمون؟! هل علماء الإسلام وحفاظهم وأهل الفقه والتفسير واللغة

والعلوم مبتدعة، وأنتم فقط أهل السنة والجماعة، أين علمكم بجانب علم هؤلاء، وأين ورعكم وتقواكم ، وماذا فعلتم للإسلام سوى إثارة بعض الفتن على بعض المسائل الفقهية التي جعل الله تعالى اختلاف العلماء فيها رحمة، وأهملتم أصول الدين وقواعده الكلية وقلتم في أصول الدين بأقوال المجسمة والمشبهة، وظننتم أنكم أنتم الناجون، لعمري إن من يفكر بهذا الأسلوب ما هو إلا من الجاهلين الذين يبالغون في الغيّ وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

التنزيه بين النفي والتشبيه

قال أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى: "**ومن لم يتوقَّ النفي والتشبيه زلَّ ولم يصب التنزيه، فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية منعوت بنعوت الفردانية، ليس بمعناه أحد من البرية، تعالى الله عن الحدود والغايات والأركان والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات.**"اهـ

وهذا كلام كله فوائد، وهو حقيق أن يحفظ بلفظه، وقد اشتهرت عقيدة الطحاوي في البلاد بين الناس، ووقع الاتفاق جملةً على صحة ما فيها وأنه يمثل عقيدة أهل السنة، وحاصل معنى هذه الفقرة على وجه الإيجاز، أنه لا يجوز لنا أن ننفي معنى ثبت بالنص في حق الله تعالى، فمثلاً إذا ورد في النقل أن الله سميع، وكان ما يفهمه عامة الناس من ظاهر السمع هو اتصال الأمواج الصوتية بطبلة الأذن ثم انتقال الموجات من خلال السائل السمعي إلى الدماغ وتفسيرها هناك، فلا يجوز أن نقول بنفي أصل هذه الكلمة، بحجة أنه يلزم منها النقص، بل نحن نثبت أصلها أي مطلق أن الله سميع، وننفي أن يكون له أذنٌ مثلاً، وننفي أن يكون له عضوٌ يحصل بواسطته السمع بل وننفي أن يكون أصل سمع الله تعالى مثل سمعنا، فالحاصل أننا نثبت له سمعاً يليق بجلاله وننّزهه عن صفات

المخلوقين. هذا في اللفظ الذي ليس له إلا معنى واحد، أما ما يحتمل أكثر من معنى فالواجب عند ذاك هو البحث عن المعنى اللائق بالله تعالى فنصرف اللفظ عن المعنى الباطل الذي لا يجوز نسبته إليه تعالى ونحمله على المعنى الصحيح، وهذا هو معنى التأويل.

فهذا ما يلزمنا أن نفعله لكي نتوقّى النفي، وأما التشبيه فيجب علينا توقّيه أيضاً، فالله تعالى موصوف بصفات الوحدانية وصفاته ليست كصفات أحد من المخلوقات، هذا هو الأصل الكلي في توقي التشبيه. **فكل ما يدل على الحدوث وعلى سمة النقص فالرب يتعالى ويتقدس عنه.** وكون الشيء له نهاية في وجوده اللائق به فهذا هو المحدود، وهذا نقص. والاتصاف بالأركان وهي الأجزاء نقص، لأن في ذلك دلالة على وجود من ركّبَ هذه الأجزاء، وكذلك الاتصاف بالأدوات وهي الآلات التي يتوصل بها إلى ما يريد صاحبها، تدل على نقصه. فلذلك لما اتصف الإنسان بالأركان والأدوات عرفنا أنه ناقص، لأن كل أداة وكل ركن فهو ناقص. وكذلك يكون كل من هو في جهة من الجهات محدوداً، وقد عرفنا أن المحدود ناقص. ولهذا ينفي الإمام الطحاوي أن يكون الله تعالى في جهة من الجهات، وعلى ذلك مذهب أهل السنة كلهم، ولم يخالفهم في هذا إلا من التحق بالحشوية من المشبهة، قال الشيخ شهاب الدين الحلبي: "**مذهب الحشوية في إثبات الجهة مذهب واهٍ ساقط، يظهر فساده من مجرد تصوره**، حتى قالت

الأئمة: لولا اغترار العامة بهم[١] لما صُرِفَ إليهم عنان الفكر، ولا قَطَرَ القلم في الردِّ عليهم"[٢]، وقال: "وبالله أقسم يميناً بَرَّةً، ما هي مرة، بل ألفُ ألفِ مرة، أن سيد الرسل ﷺ لم يقل أيها الناس اعتقدوا أن الله تعالى في جهة العلو"[٣].اهـ

ولاحظ أنه يوجد فرق عظيم بين مطلق العلوِّ وبين جهة العلو، فالذي ورد في الشرع ويجب على المسلم أن يؤمن به، هو أن الله تعالى عليٌّ، وهذا هو مطلق العلو، أما أن يقال إن الله تعالى في جهة هي الفوق، فلم يَرِدْ، بل هو باطل لا يجوز اعتقاده، ولذلك نفى أبو جعفر الطحاوي الجهات كلها عن الله تعالى، ولو كانت جهة العلو ثابتة في حق الله تعالى فما الذي يمنع الطحاوي من التصريح بها أو استثنائها من سائر الجهات؟

---

(١) المجسمة دائماً يستعملون كلمات عامة عاطفية في مواعظهم، ودائماً يستخدمون عبارات تدفع الواحد نحو التعصب فتعمى عيناه وينغلق قلبه، فيندفع فوراً وراء الدعاة إلى هذا المذهب، وهذا هو نفسه ما يحصل في هذا الزمان، فإننا نرى دعاة هذا المذهب يتطاولون على الآخرين بشتى كلمات وألقاب التعصب، ولا يتورعون عن اتهامهم بشتى التهم لا عن دليل بل لمجرد توجيه العامة نحو مخالفيهم. فتراهم يتهمونهم بالكفر والزندقة وتخريب الدين، وإبطال القرآن والسنة، والعمالة للأجانب، والتهاون بالأديان، وغير ذلك من الاتهامات. وهذا ما صوره كثير من العلماء في مختلف الأزمنة. انظر مثلاً رسالة الذهبي إلى ابن تيمية، وتابع أحوالهم وحوادثهم في كتب التواريخ على مر العصور. وندعو الله تعالى أن يوفقنا إلى كتابة رسالة خاصة نبين بها هذه الأحوال.

(٢) رسالته المودعة في طبقات الشافعية الكبرى للإمام السبكي، (٩/٣٦).

(٣) رسالة ابن جهبل في طبقات الشافعية، (٩/٣٨).

وأما تأويل كلامه لا لدليل بل لمجرد إتباع هوى والقول إنه أراد كذا ولم يُرِد كذا فما هو إلا تحريف، فالذي يثبت الجهة في حق الله تعالى يقع في أمرين:

الأول: وصف الله تعالى بلفظ لم يرد في كتاب ولا في سنة ولا ورد عن تابع، لاسيما وأن الذين يدَّعون أنهم سلفيون يقولون لا نَصِفُ اللهَ إلا بما ورد عن الله ورسوله ثم تراهم أول الناس يخالفون ذلك.

الثاني: أن هذه اللفظة تحمل معاني فاسدة لا يجوز نسبتها إلى الله تعالى لما تحويه من نقص، قال أبو جعفر الطحاوي : "**ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر**". والكون في الجهات وصف ملازم للبشر وهو بعد هذا يدل على نقص. وليس فيه دلالة على الشرف، فالذي يسكن في الطابق العاشر مثلاً لا يلزم أن يكون أشرف من الذي يسكن في الطابق الثاني. ولا توجد دلالة شرعية ولا عقلية على أن المكان العالي أشرف من المكان الواطي، فإثبات جهة العلوّ إنما هو تحكّم واتّباع للهوى.

ولهذا ذكر الإمام الجويني - رحمه الله تعالى - جملة عامة هي قاعدة في هذا الباب[1] : "**كل صفة في المخلوقات دلّ ثبوتها على مخصِّص يؤثرها ويريدها ولا يُعْقَلُ ثبوتها دون ذلك فهي مستحيلة على الإله، فإنها لو ثبتت له لدلّت على افتقاره إلى مخصِّص دلالتَها في حق الحادث المخلوق**" اهـ، وهذا كلام في غاية الدقة والعظمة، ومعناه أننا إذا عرفنا ثبوت صفة ما في الموجودات المحسوسة، كالحركة والمحدودية مثلاً، ونظرنا في نفس مفهوم

(١) العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، ص٢١.

الحركة ثم دلّتنا البراهين القطعية على أن الحركة لا بد أن تكون حادثة، ويستحيل أن تكون قديمة، فإننا نعرف أن ما يتصف بالحركة من المحسوسات يجب أن يكون حادثاً كذلك، لاستحالة وجود الشيء من غير صفته، فتكون الصفة التي هي الحركة قد دلّتنا على حدوث المتحرك. فإذا انتقلنا بعد ذلك إلى الله تعالى، وقال لنا أحد المشبهة إن الله تعالى يتحرك وينتقل من محل إلى آخر، فإننا نقول له إن الله إذا كان متحركاً فيلزم أن يكون حادثاً، لأن الحركة التي أثبتناها في حق المحسوس هي التي قد دلتنا على حدوثه، فكذلك إذا أثبتَّ أنت أيها المجسم الحركة لله تعالى، فيلزمك أن تثبت حدوث الله تعالى، لأن سبب الحدوث إنما هو الحركة وهي عينها التي تثبتها في حقه تعالى عما تقول. **فإذن إذا دلّتنا صفة على الحدوث فيستحيل أن نثبت نفس تلك الصفة لله تعالى لما يلزم من إثبات الحدوث له تعالى، وهذا مستحيل في حقه جلَّ شأنه.**

وحاصل مذهب أهل السنة أن الله تعالى واحد في ذاته وفي صفاته وفي أفعاله، من كل الوجوه واستقر الاتفاق على أنه كل ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك. وقد قال الإمام أبو المعالي الجويني[1]: **"من انتهض لطلب مُدَبِّرِهِ فإن اطمأن إلى موجود انتهى إليه فكره فهو مُشَبِّهٌ، وإن اطمأنَّ إلى النفي المحض فهو مُعَطِّلٌ، وإن قطع بموجود واعترف بالعجز عن دَرْكِ حقيقته فهو موَحِّدٌ"**. اهـ . فانظر في هذا الكلام العظيم واتخذه قاعدة لنفسك، فإنه بمنزلة التفسير لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

(١) العقيدة النظامية للإمام الجويني، ص٢٣.

زيادة بيان لعقيدة الإسلام

نبدأ هنا بذكر بعض النصوص من القرآن والسنة، ثم نثني بنقل قول بعض العلماء، ليطمئن قلب من يتَردد فإن الإنسان إذا رأى قول أهل العلم اطمأنَّ، ولا يجوز أن يقول عامة الناس: "نحن رجال وهم رجال، فنجتهد كما اجتهدوا"، لأنا نقول: هم اجتهدوا ليس لأنهم رجال! فإن النساء يجوز لهنَّ الاجتهاد، بل فعلوا ذلك لأنهم علماء، بمعنى أن للاجتهاد شروطاً لا يستطيع أي أحد تحصيلها، أو إذا استطاع فبعد جهد ومشقة عظيمين. وقد أمر الله تعالى بالرجوع إلى أهل الذكر إن كنا لا نعلم: "فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون".

قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ وهذه الآية من المحكمات التي تُرَدّ إليها المتشابهات. قال الإمام البيهقي[1]: "**لما أراد الله سبحانه أن ينفي التشبيه على آكد ما يكون من النفي، جمع في قراءتنا بين حروف التشبيه واسم التشبيه حتى يكون النفي مؤكداً على المبالغة**".

---

(١) الأسماء والصفات، ص٢٧٧، بتحقيق وتعليق الإمام محمد زاهد الكوثري، طبعة دار إحياء التراث.

وروى البيهقي بسنده عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، قال: قال رسول الله ﷺ: يقول الله عز وجل: "كذبني ابن آدم، ولم ينبغ له أن يكذبني، وشتمني ابن آدم، ولم ينبغ له أن يشتمني، فأما تكذيبه إياي فقوله لن يعيدني كما بدأني، وليس أول خلقه بأهون عليَّ من إعادته. وأما شتمه إياي فقوله: (اتخذ الله ولداً) وأنا الله الأحد الصمد لم ألد ولم أولد، ولم يكن لي كفواً أحد"(١).

وروى البيهقي بسنده عن أبيّ بن كعب رضي الله تعالى عنه قال: "إن المشركين قالوا: يا محمد انسب لنا ربك، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۞ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾. قال: الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، لأنه ليس شيء يولد إلا سيموت وليس شيء يموت إلا سيورث، وإن الله تبارك وتعالى لا يموت ولا يورث، ولم يكن له كفواً أحد، لم يكن له شِبْه ولا عدل، ليس كمثله شيء"(٢).

قال الإمام الأكبر أبو حنيفة في كتابه الوصية: "**ونُقِرُّ بأن الله تعالى على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة واستقرار عليه وهو حافظ العرش وغير العرش من غير احتياج**"(٣)، فنفى الإمام أبو حنيفة أن يكون الله تعالى

---

(١) رواه البخاري في صحيحه عن أبي اليمان.

(٢) الأسماء والصفات، ص٣٢.

(٣) هذه هي عبارة الإمام أبي حنيفة النعمان في كتاب الوصية، وهي الثابتة في المخطوطات وهو تنزيه واضح وقاطع لله عن أن يكون مستقراً على العرش، ولكن محقق كتاب الوصية الأستاذ محمد عوينة بنشر دار ابن حزم أورد النص كما يلي: "نقرُّ بأن الله استوى على العرش من غير أن يكون له حاجة واستقر عليه"، مع العلم أنه نفسه قد أورد صورة المخطوطة في مقدمة الكتاب والعبارة فيها واضحة بما لا يقبل الشك كما أثبتناه أعلاه. فهكذا يثبت أتباع =

مستقراً على العرش وملامساً له، بل أمرَّ النص كما جاء فأثبت الاستواء ونزه الله تعالى عن أن يكون استواؤه كاستواء غيره مطلقاً.

روى ابن عبد البر عن أيوب بن صلاح المخزومي قال: كنا عند مالك إذ جاءه عراقي فقال له: يا أبا عبدالله (الرحمن على العرش استوى) كيف استوى؟ قال: **سألت عن غير مجهول وتكلمت في غير معقول.**

قال يحيى بن إبراهيم بن مزين: إنما كره مالك أن يتحدث بتلك الأحاديث لأن فيها حدّاً وصفةً وتشبيهاً، والنجاة في هذا الانتهاء إلى ما قال الله عز وجل، ووصف به نفسه بوجه ويدين وبسط واستواء وكلام فقال: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾، وقال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، وقال: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾، وقال: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾، فليقل قائل بما قال الله ولينته إليه، ولا يعدوه ولا يفسره ولا يقل كيف؟ فإن في ذلك الهلاك، لأن الله

= السلفية المعاصرة وهم ورثة المجسمة نصوص العلماء، وأنا أتعجب كيف أجاز هذا المحقق لنفسه أن يورد النص هكذا مع وضوح المخطوطة على خلافه، ترى هل يفعلون ذلك ليحرفوا النص ليجعلوه خادماً لعقيدة المجسمة أم هو محض خطأ غير مقصود، إن كثرة التحريفات والأغلاط في الكتب المطبوعة في العقائد تجعلنا نُبْعِدُ احتمال أن يكون خطأ غير مقصود. والعجيب أنني رأيت نفس التحريف في الطبعة المصرية بنشر المكتبة الأزهرية للتراث وقد كتبوا على غلافها (بتحقيق العلامة محمد زاهد الكوثري)، وأنا أستبعد أن يكون العلامة الكوثري قد ترك هذه العبارة من دون تعليق ونقد قوي، كما فعلوا في ذلك الكتاب، ولا أستبعد عليهم أنهم تابعوا فيها إحدى الطبعات الحديثة من دون مراجعتها حتى على نسخة الكوثري.

كلّف عبيده الإيمانَ بالتنزيل ولم يكلّفهم الخوضَ في التأويل الذي لا يعلمه غيره[1].

فانظر وتمعّن في هذا الكلام، ترى أن القوم كانوا يجتنبون التشبيه كما يجتنبون الموت والهلاك، والمنع من الخوض في هذه الأمور إنما هو دفع للتشبيه، في أي معنى كان. وبما مرَّ يكون قد ثبت النهي عن التشبيه في الكتاب والسنة وأقوال العلماء من السلف ثبوتاً قطعياً، خلافاً لمن ادعى غَلَطاً أنه لم يرد النهي عن التشبيه في الكتاب والسنة.

---

(١) التمهيد، (١٥١/٧ -١٥٢).

التنبيه على أقوال فاسدة لبعض الفرق المبتدعة

قال الشهرستاني[1] : "اعلم أن جماعة كبيرة من السلف كانوا يثبتون لله تعالى صفات أزلية من العلم والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والجود والإنعام والعزة والعظمة ولا يفرّقون بين صفات الذات وصفات الفعل، بل يسوقون الكلام سوقاً واحداً، وكذلك يثبتون صفات خبرية مثل اليدين والرجلين ولا يؤولون ذلك، إلا أنهم يقولون بتسميتها صفات خبرية.

ولما كانت المعتزلة ينفون الصفات، والسلف يثبتون، سمي السلف صفاتية والمعتزلة معطلة، فبالغ بعض السلف في إثبات الصفات إلى حد التشبيه بصفات المُحْدَثات، واقتصر بعضهم على صفات دلّت الأفعال عليها، وما ورد الخبر فيه فافترقوا فيه فرقتين:

منهم من أوّلها على وجه يحتمل اللفظ ذلك المعنى، ومنهم من توقف في التأويل، وقال: عرفنا بمقتضى العقل أن الله تعالى ليس كمثله شيء، فلا يشبه شيئاً من المخلوقات، ولا يشبهه شيء منها، وقطعنا بذلك إلا أنّا لا نعرف معنى اللفظ الوارد فيه مثل قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، ومثل قوله: ﴿خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾، ومثل قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ إلى غير ذلك، ولسنا

(١) الملل والنحل، الإمام محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، طبعة دار المعرفة، ص١٠٤.

مكلّفين بمعرفة تفسير هذه الآيات وتأويلها بل التكليف قد ورد بالاعتقاد بأنه لا شريك له وليس كمثله شيء، وذلك قد أثبتناه يقيناً.

ثم إن جماعة من المتأخرين زادوا على ما قال السلف فقالوا لا بدَّ من إجرائها على ظاهرها، فوقعوا في التشبيه الصرف، وذلك على خلاف ما اعتقده السلف. ولقد كان التشبيه صرفاً خالصاً في اليهود لا في كلهم بل في القرائين منهم ثم الشيعة في هذه الشريعة وقعوا في غلو وتقصير. أما الغلو فتشبيه بعض أئمتهم بالإله تعالى وتقدس. وأما التقصير فتشبيه الإله بواحد من الخلق، ولما ظهرت المعتزلة والمتكلمون من السلف رجعت بعض الروافض عن الغلو والتقصير، ووقعت في الاعتزال، وتخطت جماعة من السلف إلى التفسير الظاهر فوقعت في التشبيه.

وأما السلف الذين لم يتعرضوا للتأويل ولا تهدَّفوا للتشبيه فمنهم مالك بن أنس رضي الله عنه إذ قال: الاستواء معلوم والكيفية مجهولة[١] والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة، ومثل أحمد بن حنبل وسفيان الثوري وداود بن علي الأصفهاني ومن تبعهم."اهـ

وقال ما خلاصته[٢]: "إن جماعة من الشيعة الغالية وجماعة من أصحاب الحديث الحشوية صرّحوا بالتشبيه.... قالوا إن معبودهم صورة

(١) الرواية الأقوى هي: "والكيف غير معقول"، أي غير معقول النسبة إلى الله تعالى. وأما على كونها "والكيف مجهول" كما هنا، فيمكن أن يكون معناها "والكيف مجهول النسبة إلى الله تعالى"، وما كان مجهول النسبة إليه جلَّ شأنه، فهو غير معقول ويجب نفيه.

(٢) الملل والنحل، ص١٢٠.

ذات أعضاء وأبعاض إما روحانية وإما جسمانية ويجوز عليه الانتقال والنزول والصعود والاستقرار والتمكّن..... وأجاز الحشوية على ربهم الملامسة والمصافحة[١]، وحكى عن داود الجواربي أنه قال: أعفوني من اللحية والفرج واسألوني عما وراء ذلك. وقال إن معبوده جسم ولحم ودم وله جوارح وأعضاء من يد ورِجلٍ ورأسٍ ولسان وعينين ومع ذلك جسم لا كالأجسام ولحم لا كاللحوم ودم لا كالدماء، وكذلك سائر الصفات وهو لا يشبه شيئاً من المخلوقات ولا يشبهه شيء".

ثم تابع شرح أقوال المجسّمة فقال[٢]: "وأما ما ورد في التنزيل من الاستواء والوجه واليدين والجنب والمجيء والإتيان والفوقية وغير ذلك **فأجْرَوها على ظاهرها، أعني ما يُفهم عند الإطلاق على الأجسام**[٣]، وكذلك ما ورد في الأخبار من الصورة في قوله عليه

(١) لاحظ أن الداعية الأكبر لمذهب المجسمة في هذا العصر وهو ابن تيمية بكتبه التي أعيد نشرها والاعتناء بها قد قال بجميع هذه الأمور، فقال بأن الله تعالى له أعضاء وأجزاء وأنه يلامس الخلق وأنه ينتقل من مكان إلى آخر وأنه ينزل ويصعد ويستقر على العرش حيث إنه عنده جالس ومتمكّن عليه، وأن الله تعالى عند ابن تيمية جسم مجسم منتشر في الأبعاد وله حدود في جميع الجهات، فهو غير منتشر في الأبعاد إلى لا نهاية كما يقوله بعض المجسمة. وكل هذا أوضحناه ودللنا عليه في كتابنا الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيمية.

(٢) الملل والنحل، ص ١٢١.

(٣) أرأيت أيها الحاذق، هذا هو مفهوم الظاهر عند أهل السنة، إنه ما يفهم عند الإطلاق على الأجسام، وذلك أننا نتألف من روح وجسم، وحكم الجسم غالب علينا في هذه الحياة، والجسم هو ما له أبعاد ثلاثة، اتفاقاً بين سائر الفرق، وزاد الأشاعرة بتسمية ما له بعد واحد فقط بالجسم، ونحن نمشي على ما هو متفق عليه بين الجميع، فنقول: إن أغلب الألفاظ التي نستعملها في هذه الحياة فإننا نفهم منها ونقصد منها معاني صادقة على الأجسام، وما لها من صفات، فالمعنى =

السلام: "خلق آدم على صورة الرحمن"، وقوله: "حتى يضع الجبار قدمه في النار"، وقوله: "قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن"، وقوله: "خمر طينة آدم بيده أربعين صباحاً"، وقوله: "وضع يده أو كفّه على كتفي"، وقوله: "حتى وجدت برد أنامله في صدري"، إلى غير ذلك **أجروها على ما يتعارف في صفات الأجسام**[١]، وزادوا في الأخبار أكاذيب وضعوها ونسبوها إلى النبي عليه الصلاة والسلام وأكثرها مقتبس من اليهود[٢]، فإن التشبيه فيهم طباع، حتى قالوا: اشتكت عيناه فعادته

= الذي يظهر للأذهان عند سماع الألفاظ إنما هو المتعلق بالأجسام، فهو يتبادر إلى أذهاننا لكثرة تعلقنا بمصداقه في غالب الأوقات، وهذا هو الحكم الغالب على التعاملات بيننا نحن البشر. ولكن إذا انتقلنا إلى ما يتعلق بالله تعالى، وأردنا أن نتكلم عن جلاله وعظمته فما هي الألفاظ التي نستخدمها، أليست هي عين الألفاظ التي نستخدمها فيما بيننا، أليست اللغة العربية هي عينها التي أنزل الله تعالى بها القرآن الكريم؟! ولكن، يجب علينا أن لا نستحضر في أذهاننا المعاني التي ننسبها إلى أنفسنا من الألفاظ إذا أطلقت على الباري عز وجل، فاللفظ قد يطلق ويراد لازمه، أو مصداقه، والمصاديق تختلف، مع اتحاد اللفظ، فأهل السنة التفتوا إلى هذه الناحية، ولذلك قالوا بمفهوم التأويل، وحاصله أن اللفظ الذي نستخدمه فيما بيننا لنصف حياتنا وواقعنا، إذا استخدمناه في حق الله تعالى يجب أن لا نقصد به عين المعنى المراد في الحال الأول، إذ لو فعلنا ذلك لصرنا حقيقة من المشبّهة، وهذا متفق مع قوانين اللغات والعقول والشرائع بلا خلاف بين أحد من العقلاء. أما المجسمة فقد حملوا اللفظ المستعمل في حق الله تعالى على نفس المعنى المستعمل في حقنا، فوقعوا في التجسيم والتشبيه.

فالإمام الشهرستاني هنا ينبهنا إلى فائدة عظيمة، وهي أن معنى الظاهر إنما هو ما يتبادر إلى الأفهام عند الإطلاق على الأجسام، فهذا المعنى يجب صرفه عن الذات الإلهية.

(١) تأمل الحاشية السابقة، لتزداد يقيناً بما ذكرناه.

(٢) سوف نكتب بتوفيق الله تعالى رسالة خاصة عن التشبيه بين اليهود، وما هي جهات تأثير اليهود في عقائد المسلمين، ونقارن ذلك بما عند المسيحية والإسلام. وأما ما ذكره الشهرستاني من أن المجسمة يكذبون على الرسول عليه الصلاة والسلام، فهذا صحيح تماماً، فما أكثر =

الملائكة، وبكى على طوفان نوح حتى رمدت عيناه، وإن العرش ليئطّ من تحته كأطيط الرَّحْلِ الحديد، وأنه يفضل من كل جانب أربع أصابع."

ثم قال[1]: "ومن المشبّهة من مال إلى مذهب الحلولية، وقال يجوز أن يظهر الباري تعالى بصورة شخص."اهـ

وقال الإمام الحافظ ابن الجوزي عن بعض المشبهة[2]: "ورأيت من أصحابنا من تكلم في الأصول بما لا يصلح، وانتدب للتصنيف ثلاثة: أبو عبد الله بن حامد، وصاحبه القاضي أبو يعلى، وابن الزاغوني فصنفوا كتباً شانوا بها المذهب، ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام فحملوا الصفات على مقتضى الحس، فسمعوا أن الله تعالى خلق آدم على صورته فأثبتوا له صورة ووجهاً زائداً على الذات وعينين وفماً ولهوات وأضراساً وأضواءً لوجهه هي السُّبُحات ويدين وأصابع وكفّاً وخنصراً وإبهاماً وصدراً وفخذاً وساقين ورجلين، وقالوا: ما سمعنا بذكر الرأس، وقالوا يجوز أن يَمس ويُمَسَّ، ويُدني العبدَ من ذاته، وقال بعضهم: ويتنفس. ثم يُرضون العوام بقولهم: لا كما يُعْقَلُ"[3].

= ما وضعوا من أحاديث لمجرد نصرة مذهبهم الباطل، وهم لا يكذبون على الرسول عليه السلام فقط، بل أيضاً يستحلّون الكذب على خصومهم كما أشار إلى ذلك غير واحد من العلماء، وقد رأينا ذلك في هذا الزمان أيضاً في مواضع كثيرة.

(١) الملل والنحل، ص١٢٣.

(٢) دفع شبه التشبيه، ص٩٧. حقق الكتاب السيد حسن السقاف، وأجاد في تعليقاته التي كتبها عليه، ومن قبله حققه وأخرجه إلى الناس الإمام العلامة محمد زاهد الكوثري، وعليه تعليقاته الأثيرة الغزيرة الفوائد.

(٣) راجع تفاصيل ذلك كله في كتابنا (الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيمية).

وقد أخذوا بالظاهر في الأسماء والصفات، فسموها بالصفات تسمية مبتدعة لا دليل لهم في ذلك من النقل ولا من العقل، ولم يلتفتوا إلى النصوص الصارفة عن الظواهر إلى المعاني الواجبة لله تعالى ولا إلى إلغاء ما يوجبه الظاهر من سمات الحدوث. ولم يقنعوا بأن يقولوا صفة فعل حتى قالوا صفة ذات، ثم لما أثبتوا أنها صفات ذات، قالوا: لا نحملها على توجيه اللغة مثل يد على نعمة وقدرة ومجيء وإتيان على معنى برّ ولطف وساق على شدة بل قالوا: **نحملها على ظواهرها المتعارفة والظاهر هو المعهود من نعوت الآدميين والشيء إنما يحمل على حقيقته إذا أمكن**[١]، ثم يتحرّجون من التشبيه ويأنفون من إضافته إليهم ويقولون: نحن أهل السنة، وكلامهم صريح في التشبيه، وقد تبعهم خلق من العوام.

فقد نصحت التابع والمتبوع فقلت لهم: يا أصحابنا أنتم أصحاب نقل، وإمامكم الأكبر أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى يقول وهو تحت السياط: كيف أقول ما لم يقل[٢]، فإياكم أن تبتدعوا في مذهبه ما ليس

---

(١) هذا نص آخر من ابن الجوزي يوافق فيه ما شرحته من كلام الشهرستاني سابقاً، بخصوص مفهوم الظاهر، فتأمل فيه جيداً.

(٢) قال الإمام العلامة محمد زاهد الكوثري في تعليقه على هذه العبارة: "ولما سئل الإمام أحمد عن أحاديث النزول والرؤية ووضع القدم، ونحوها قال: "نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى". وقال أيضاً يوم سألوه عن الاستواء: "استوى على العرش كيف شاء وكما شاء بلا حد ولا صفة يبلغها واصف". على ما ذكره الخلال في السنة بسنده إلى حنبل عن عمه الإمام أحمد، وهذا تفويض وتنزيه كما هو مذهب السلف، وربما أوَّلَ في بعض المواضع كما حكى حنبل أيضاً عن الإمام أحمد أنه سمعه يقول: احتجوا عليَّ يوم المناظرة فقالوا: تجيء يوم القيامة سورة البقرة وتجيء سورة تبارك، قال فقلت لهم: إنما هو الثواب،=

منه، ثم قلتم في الأحاديث (تحمل على ظاهرها) فظاهر القدم الجارحة، فإنه لما قيل في عيسى عليه الصلاة والسلام (روح الله) اعتقدت النصارى لعنهم الله تعالى أن لله سبحانه وتعالى صفة هي روح ولجت في مريم.

ومن قال استوى بذاته المقدسة فقد أجراه سبحانه وتعالى مجرى الحسّيات، وينبغي أن لا يُهمل ما يثبت به الأصل وهو العقل فإنا عرفنا الله تعالى وحكمنا له بالقِدَم، فَلَو أنكم قلتم نقرأ الأحاديث ونسكتُ، لما أنكرَ أحد عليكم، إنما حَمْلُكُم إياها على الظاهر قبيح.

فلا تُدخِلوا في مذهب هذا الرجل الصالح السلفي ما ليس منه فلقد كسيتم هذا المذهب شيناً قبيحاً، حتى صار لا يقال عن حنبلي إلا مجسم، ثم زينتم مذهبكم أيضاً بالعصبية ليزيد بن معاوية وقد علمتم أن صاحب هذا المذهب أجاز لعنته. وقد كان أبو محمد التميمي يقول في بعض أئمتكم، لقد شان المذهب شيناً قبيحاً لا يغسل إلى يوم القيامة."اهـ

= قال الله جل ذكره: (وجاء ربك والملك صفاً صفاً)، وإنما تأتي قدرته. وقال ابن حزم الظاهري في فِصَلِه: وقد روينا عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال: "وجاء ربك" إنما معناه: وجاء أمر ربك.اهـ وهذا تأويل وتنزيه كما هو مذهب الخلف، وأما ما ينقل عن الإمام أحمد مما يخالف ما تقدم فهو تخرُّصُ صديق جاهل وسوء فهم لمذهب هذا الإمام.(ز)

خاتـمـة

قال الإمام ابن الجوزي في كتاب صيد الخاطر[1]:

فصلٌ حدثوا الناس بما يطيقون

من المخاطرات العظيمة تحديث العوام بما لا تحتمله قلوبهم، أو بما قد رسخ في نفوسهم ضده. مثاله أن قوماً قد رسخ في قلوبهم التشبيه وأن ذات الخالق سبحانه مُلاصِقَةٌ للعرش، وهي بقدر العرش، ويفضل من العرش قدر أربعة أصابع. وسمعوا مثل هذا من أشياخهم، وثبت عندهم أنه إذا نزل وانتقل إلى السماء الدنيا خلت منه ست سموات فإذا دُعِيَ أحدهم إلى التنزيه وقيل له ليس كما خطر لك، إنما ينبغي أن تُمِرَّ الأحاديث كما جاءت من غير مساكنة ما توهمته، صَعُبَ هذا عليه لوجهين:

أحدهما: لغلبة الحس عليه، والحس على العوام أغلبُ.

والثاني: لما قد سمعه من ذلك من الأشياخ الذين كانوا أجهل منه.

(١) صيد الخاطر لابن الجوزي، ص٤١٩.

فالمخاطِبُ لهذا مخاطر بنفسه، ولقد بلغني عن بعض من كان يتدين ممن رسخ في قلبه التشبيه أنه سمع من بعض العلماء شيئاً من التنزيه، فقال: والله لو قدرت عليه لقتلته.

فاللهَ اللهَ أن تحدِّثَ مخلوقاً من العوام بما لا يحتمله دون احتيال وتلطف، فإنه لا يزول ما في نفسه، ويخاطر المحدث له بنفسه.

فكذلك كل ما يتعلق بالأصول. اهـ

فانظر في هذا الكلام وتمعّن ففيه حكمة بالغة، ولا تمش وراء شهوتك وتتعصب لما يبدو لك في نفسك، فإن في هذا مقتلك.

وبهذا نكون قد أتينا بما قد وعدنا به، ولم نقصد تطويل الكلام، بل اكتفينا بالإشارات في معظم الأحوال، ورجونا أن يكون بذكر كلام بعض الأعلام تأثير في قلوب المتقين. وأدعو الله تعالى أن ينفع بهذه الرسالة، ويهدي بها إلى الحق والطريق المستقيم.

والحمد لله رب العالمين

وليس لنا وراء الله مذهب ولا غاية

سعيد فودة

المقتطف في نقد مواضع

من كتاب التحف في مذاهب السلف

تأليف

سعيد فودة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومَن والاه واتبعه بإحسان إلى يوم الدين:

أما بعد،

فهذه تعليقات كتبتها على عجل على الرسالة الموسومة برسالة التحف في مذاهب السلف للشيخ محمد بن علي الشوكاني. علقت فيها على بعض المواضع في هذه الرسالة بياناً للحق، وإرشاداً لمن ينظر فيها، كي لا يغتر ببعض التهويلات الموجودة فيها، ولا يتابع بعض كلمات تخلو من دقة، ولا ينجرف وراء إنسان من دون تحقيق.

إشكالية طريق السلف والخلف

قال الشوكاني: "**ومع هذا فهم متفقون فيما بينهم على أن طريق السلف أسلم، ولكن زعموا أن طريق الخلف أعلم. فكان غاية ما ظفروا به من هذه الأعلمية لطريق الخلف أن تمنى محققوهم وأذكياؤهم في آخر أمرهم دين العجائز، وقالوا هنيئاً للعامة.**" انتهى كلامه.

وذكر بعد ذلك كلاماً طويلاً مبنياً على هذه الجملة، فلم نحتج إلى إيراده لعدم وجود زيادة فائدة فيه. وأما الجملة السابقة فالكلام فيها على أمرين: **الأول**: على معنى العبارة الشائعة "**طريق السلف أسلم وطريق الخلف أعلم**". **والثاني**: على ما ذكره من أن بعض المحققين تمنوا الموت على عقيدة العجائز، فنبدأ بالكلام على القسم الأول.

قال العلامة المحقق جلال الدين المحلي في شرحه على جمع الجوامع[1]: "(وما صح في الكتاب والسنة من الصفات نعتقد ظاهر المعنى) منه (وننزه عند سماع المشكل) منه كما في قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾، ﴿ وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ﴾، ﴿ وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ﴾، ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ ﴾، وقوله ﷺ: "إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من

(١) حاشية العلامة عطار على شرح المحقق جلال الدين المحلي على جمع الجوامع في أصول الفقه للإمام تاج الدين السبكي، (٢/٤٦١).

أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه كيف يشاء"، "إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها"، رواهما مسلم. (ثم اختلف أئمتنا أنؤول) المشكل (أم نفوِّض) معناه المراد إليه تعالى (منزّهين) له عن ظاهره (مع اتفاقهم على أن جهلنا بتفصيله لا يقدح) في اعتقادنا المراد منه مجملاً، والتفويض مذهب السلف وهو أسلم، والتأويل مذهب الخلف وهو أعلم، أي أحوج إلى مزيد علمٍ."اهـ.

قال العطّار في حاشيته عليه[1]: "قوله أي أحوج: وليس المراد أن الخلف أعلم من السلف".اهـ

هذا هو أحد المعاني المرادة من هذه العبارة، وذكر الشيخ علي الصعيدي العدوي المالكي في حاشيته على شرح الرسالة معنى آخر فقال نقلاً عن العلامة ابن أبي شريف[2]: "ومذهب السلف أسلم فهو أولى بالإتباع كما قال بعض المحققين، ويكفيك على أنه أولى بالإتباع ذهاب الأئمة الأربعة إليه، وأما طريقة الخلف فهي أحكم بمعنى أكثر إحكاماً أي إتقاناً لما فيها من إزالة الشبه عن الإفهام. وبعضٌ عبَّر بأعلم بدل أحكم بمعنى أن معها زيادة علم لبيان المعنى التفصيلي."اهـ

(١) حاشية العطار على شرح جمع الجوامع، (٢/٤٦١).

(٢) حاشية على (كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني)، تأليف الشيخ علي الصعيدي العدوي المالكي. طباعة مصطفى البابي الحلبي، عام ١٣٥٧هـ -١٩٣٨م.

ولي هنا تعليق على هذا الكلام: فعندما يقول العلماء إن التفويض هو مذهب السلف والتأويل هو مذهب الخلف، فلا يعني ذلك أنه لم يوجد واحد من أهل القرون الثلاثة أوَّلَ، بل يعني أنهم كانوا على الإجمال يتبعون طريقة التفويض لا بالكلية، بدليل ما ورد عن بعضهم أنه أوّل بعض الآيات والنصوص. وكذا فيما يتعلق بالخلف فلا يلزم من القول بأن مذهبهم التأويل أنهم كلهم أولوا، بل كانت سمتهم الغالبة أو الظاهرة هي التأويل، مع وجود من لا يستهان به اتخذ طريق التفويض. هكذا يجب أن نفهم هذه الكلمة.

أما ما ذكره الشوكاني من كلامه فأوهم القارئ بأن الخلف يدّعون أنهم أعلم من السلف على العموم، وهذا لا يدعيه عاقل، فالمعلوم أن السلف وهم الصحابة والتابعون برزوا في فهم الشريعة، وأنهم هم الذين فتحوا أبواب العلوم لمن بعدهم، وكما قال بعض العلماء عن الإمام مسلم: لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء. فكذلك نقول عن السلف والخلف. هذا مع ملاحظة إمكان فهم شيء لم يفهمه السلف أو بالأصح لم يهتموا كثيراً بتدقيقه وتنقيحه لعدم احتياجهم إلى ذلك، فلما احتاج الخلف إليه حققوا المعاني وبيّنوها، وليس في هذا إثبات أن الخلف أعلم من السلف أو أنهم أحكم بل المراد قطعاً أن اختلاف الأوقات والأزمان لا ينكر أثره على اختلاف أسلوب العرض مِنَ التفصيل والإجمال تبعاً لحاجة القوم لما يواجههمٍ من المشاكل. فزمن الصحابة يختلف من حيث المشاكل التي تحتاج إلى حلٍ ونظر عن زمان من تبعهم بقرون وهكذا، فلا شك أن تختلف أساليب العلماء في مواجهة المسائل والإشكالات. ومَن ينكر هذا فإنما يخالف الضروريات.

وبناءً على هذا نقول: الصحابة والتابعون لم تكن الاستشكالات في زمانهم كثيرة في أمور العقائد والتوحيد، ولذا اعتمدوا الطريق الإجمالي وهو طريق التفويض، ولم يحرموا التأويل، بدليل وروده عنهم، وذلك أنه لم يخلُ ذلك الزمان من ورود إشكال على لسان مشكّك أو منحرف أو عامي صعب عليه فَهْمُ أَمْرٍ فاحتاجوا للتفصيل في ذلك، فأوَّلوا. ولما كانت الإيرادات والتشكيكات الواردة عليهم قليلة، كان ما ورد عنهم من التأويل قليلاً نسبياً، فلما ازدادت الإشكالات وبرزت الأفهام الفاسدة بعد هذا بأزمان، احتاج العلماء وحفاظاً على الشريعة وقياماً بواجبهم الذي كلّفهم الله تعالى به، إلى الكلام التفصيلي على بعض النصوص الواردة، وذلك ليحفظوا عقائد القوم، ويبّنوا الحق من الباطل.

وكما رأينا فالخلف عندما أطلقوا هذه الكلمة لم يريدوا إثبات أنهم أعلم من السلف بل أرادوا أن طريقتهم تحتاج إلى مزيد من العلم، أو أنها أضبط في الردّ على المشكّكين والزائغين، وليس في هذا ما يُنْتَقَدون عليه، بل هذا هو الحق الذي عليه البرهان، وحتى لو أنكره معاند بالكلام لقام به فعله بالحال، فكثير من الذين انتقدوا كلمة الخلف هذه وطريقتهم، اضطروا إليها لما نهضوا للرد على المبتدعة في نظرهم ففصّلوا كما فصّل الخلف، وقاموا بما ذموه أولاً.

وههنا ننقل كلاماً مفيداً لابن خليفة عليوي، يدور حول هذا المعنى، قال[1]:

بيان من هم السلف ومن هم الخلف، وهل هم متفقون في الصفات أو مختلفون؟

لندع بادئ ذي بدء الشيخ إبراهيم البيجوري يعطنا فكرة ما عن الخلف والسلف لعلنا بعد ذلك نستطيع الوقوف على حقيقتهم، وذلك من أقوال العلماء شيئاً فشيئاً، ثم نستمسك بما كانوا عليه، جاء في شرح جوهرة التوحيد البيت التالي:

وكلُّ نصٍّ أوْهَمَ التشبيها　　　أوِّلْهُ أو فوِّض ورُمْ تنزيها

قال الشيخ البيجوري: قوله (وكل نص..) المراد بالنص هنا ما قابل القياس والاستنباط والإجماع وهو الدليل من الكتاب أو السنة، سواء كان صريحاً أو ظاهراً، وليس المراد به ما قابل الظاهر وهو ما أفاد معنى لا يحتمل غيره، إذ لو كان هذا هو المراد لم يمكن تأويله. وقوله (أوهم التشبيها) أي أوقع في الفهم صحة القول به بحسب ظاهره، فبعد هذا التأويل فوض المراد من النص الموهم إليه تعالى، على طريق السلف، وهم من كانوا في القرون الثلاثة الأولى، الصحابة والتابعون وأتباع التابعين، ثم قال البيجوري كلمته التي لا يرضى بها السلفيون المعاصرون

(١) كتاب هذه عقيدة السلف والخلف في ذات الله تعالى وصفاته وأفعاله، ص١٠١.

وهي: وطريقة الخلف أعلم وأحكم لما فيها من مزيد الإيضاح والرد على الخصوم، وهي الأرجح.

قلت: إنه لا ينبغي للسلفية أن يفهموا أن معنى الأرجحية تفضيل مذهب الخلف على مذهب السلف، إنما الواجب أن يفهموا أن الأرجحية من حيث الرد على الخصوم المجسمة والرافضة والجهمية والكرامية والحشوية والكلابية وغيرها من الفرق الضالة، هذا هو وجه أرجحيتها أو بعبارة أخرى: لولا كثرة المبتدعين في عصورهم لما اختاروا جزماً إلا مذهب السلف بدليل قوله (أوّله أو فوّض ورُمْ تنزيها) أي قدم التأويل، وقال: إنه أرجح لمقارعة المتكلم بالكلام. ثم قال البيجوري: "وطريقة السلف أسلم لما فيها من السلامة من تعيين معنى قد يكون غير مراد له تعالى".اهـ، ومما لا شك فيه أن في ذلك خطراً عظيماً. وقوله ورم تنزيها أي واقصد تنزيهاً له تعالى عما لا يليق به مع تفويض علم المراد . ثم قال" فظهر بما قررناه اتفاق السلف والخلف على التأويل الإجمالي، لأنهم يصرفون النص الموهم عن ظاهره المحال لله تعالى".اهـ. وبهذا يتضح لنا جليّاً أن الصحابة الكرام قد صرفوا اللفظ الموهم للتجسيم إلى معنى آخر، وأوَّلوا، وعليه يجتمع شمل السلف والخلف على سبيل واحد، وهو التنزيه عن التشبيه. اهـ

وذكر بعد هذا بعض النقول عن السلف يؤولون فيها بعض النصوص، لا حاجة لنا إلى ذكرها لما أنها معلومة.

وبهذا ظهر ما في كلام الشوكاني من أغلاط ومبالغات لا داعي لها خصوصاً في هذا الموضوع الذي يلزم المتكلم فيه الدقة والإخبار عن الواقع بلا زيادة ولا نقصان، لما يترتب على ذلك من مفاسد في عقول الناس، وما يلزم عنه من تعصبات لغير الحق.

ويظهر مما مضى أن السلف والخلف على منهج واحد، وأنهم على الحق سائرون، ولهدي القرآن متبعون، ولا يجوز لواحد أن يقول إن الخلف ليسوا مقتدين بالسلف، ويتمسك في هذا بأوهام لا أساس لها من الصحة. وأنا أجزم أن كل من يقول بهذا فإنما يقوله لتعصبه أولاً لما نشأ عليه، ولجهله ثانياً بحقيقة أقوالهم.

وبهذا انتهى الكلام على ما في الشق الأول من كلام الشوكاني.

وأما القسم الثاني فهو ينبني على الشق الأول منه، فهو لم ينطق به إلا لأنه تصور أن الخلف يناقضون السلف، وبالتالي كان عنده أمراً طبيعياً أن يبقى هؤلاء الخلف في حيرتهم التي يزعمها هو وأمثاله، حتى ينطقوا بكلمات يفضلون فيها ما عليه العجائز على ما علموه هم وأفنوا فيه أعمارهم، وكان من الطبيعي أن يتصور هو وأمثاله أن يتبرأ الأذكياء من الخلف مما يقولون، مستنبطاً ذلك كله من كلمات لا تدل على ذلك، إلا مَنْ في قلبه وهم أو مرض.

ومن هذه الكلمات ما نقل عن الفخر الرازي: اللهم إيماناً كإيمان العجائز، وغيرها مما ينقلونه عن الأكابر. ويستنبطون منه أنهم يتخلون عما كانوا عليه.

فأقول الجواب على هذا من وجوه:

إذا جاز لك أن تستنبط من هذا الكلام أن الرازي تخلى عن ما يعتقد أو شك فيه فماذا تقول في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ قال: "والله لا أدري وأنا رسول الله ما يفعل بي ولا بكم". فهل نستنتج من هذا كما قال بعض الجهلة: فهذا الحديث صريح في أنه كان لا يعلم أمر خاتمته في حال حياته. انتهى كلام ذلك الجاهل. وهذا لا يدري أنه إذا صح هذا فيلزمه أن الرسول يشك في صدق الله ولا حول ولا قوة إلا بالله، وكيف يكون هذا صحيحاً أي كيف يقال إنه ﷺ كان لا يعلم أمر خاتمته وقد قال الله تعالى: ﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾، وقوله: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾، وقوله: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾، وقوله: ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴾. فهل يجوز أن نأخذ بما نتوهمه من الحديث المذكور أم يجب علينا أن نفهمه بما يتناسب وحال الرسول عليه السلام.

ماذا تقول في قول أبي بكر الصديق - رضي الله تعالى عنه -: (لو كانت إحدى قدمي في الجنة والأخرى خارجها لما أمنت مكر الله) هل

تقول إنه كان يشك في وعد الله تعالى بأنه من أهل الجنة، كما ذكره له رسول الله ﷺ. فيلزمك نسبة الكفر إليه وهو من هو.

وأيضاً فما تقول في عمر لما علم أن الرسول أخبر بعض الصحابة بأسماء المنافقين فجعل عمر يسأل ذلك الصحابي: هل أنا منهم. فهل تقول إن عمر رضي الله عنه كان يشكّ في إيمانه، فيلزمك تكفيره، أم أنه يشكّ في وعد الله على لسان الرسول عليه السلام له بأنه من المبشرين بالجنة، فيلزمك أيضاً تكفيره.

وغير هذا كثير.

فهل يكون النظر في كلمات هؤلاء القوم هكذا، وبهذه الطريقة الفجَّة، أم يجب علينا أن نفهمها كما يليق بأحوالهم العالية من الإيمان والعلم والخوف من الله تعالى.

فكذلك كلام الإمام الرازي رحمه الله تعالى لا يجوز لك أن تحمله على أنه يشك في ما كان عليه طوال حياته، وكذا غيره، بل الأصل أن نحمل ذلك على ما يليق بحاله وحال أمثاله من شدة الخوف من الله تعالى، لا سيما إذا قلنا إنه نطق بهذه الكلمة عند موته، فالإنسان يكون في غاية الصعوبة في ذلك الموقف، وقد يحس بأمور ينطق عندها بهذا الكلام، وهذا منه غاية التوكل على الله تعالى، فهو رحمه الله لا يريد أن يقول إنني بعلمي وقوتي أنجو من العذاب وذلك لشدة معرفته بالله تعالى، بل قال إنني لا أنجو بشيء من ذلك، بل بما تنجو به عجائز ذلك الزمان من الإيمان

الجازم المجرد عن الأدلة والتطويلات والترتيبات وما هذا إلا رحمة الله تعالى، وفي هذا نهاية الخضوع منه لله تعالى، ولا يجوز لنا أن نقول إنه شكٌّ منه بما كان عليه من حال. وذلك أنه أملى عقيدته وهو على فراش الموت على طلابه، وهي لا تختلف عما كان عليه خلال حياته. فالرازي رحمه الله تعالى يجرد نفسه في ذلك الموقف من كل الأسلحة التي اكتسبها خلال حياته، وذلك حتى يكون في حال لا يلتفت فيها إلى شيء إلا إلى الله تعالى، حتى لا تصرفه الوسائل المخلوقة عن خالق هذه الوسائل. وذلك لا يعني أن الإنسان لا يجوز له أن يعتمد على عقله في ذلك الموقف، ودليل هذا أن الرسول عليه السلام لما أخبر عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن سؤال القبر وما يلاقي فيه الإنسان من أهوال، قال له عمر: أيكون عقلي معي. قال: نعم. فقال إذن أكفيكهما. يقصد الملكين، فقال رسول الله ﷺ: إن عمر لموقن مصدق. قال الشيخ عليش[١] : **"فانظر إلى وثوقه رضي الله عنه بنظر عقله وعدم اكتراثه بمناظرة مَنْ عِلْمُهُ مُرْتَقٍ من علم اليقين إلى عين اليقين وهم الملائكة، ولم يخف أن يشغل فكره هول منظرهما ولا فظاعة القبر الذي هو أول منزل من منازل الآخرة، وهل تصدر هذه المقالة إلا ممن مزجت معرفة الله سبحانه وتعالى بلحمه ودمه حتى تلاشى عنده كل ما سواه، ولم يخف غير الله سبحانه وتعالى". اهـ**

هكذا يجب أن نفهم كلام هؤلاء الأعلام، ولكلامهم هذا معان أخرى تصب في نفس الباب استغنينا عن ذكرها بما مضى. ولا يجوز أن

(١) شرح الشيخ عليش على عقيدة التوحيد وهي العقائد الكبرى للإمام السنوسي.

نتصيد منهم كلماتٍ نطقوا بها في أحوال معينة لنحتج بها على ما نريد مما يخالف مرادهم هم، فإن هذا ليس يفعله مَن يريد الحق بل من يريد إثبات أمور هو يرغب بها بأي وسيلة كانت ولو خاطئة.

وهذا الكلام كله على احتمال أن يكون الرازي نطق بهذه الكلمات عند موته، ولكن قد ذكر بعض الأفاضل أن الرازي نطق بها في مقام آخر وذلك أنه في أثناء تدريسه للطلاب قال عندي ألف دليل ودليل على وجود الله، فبلغ هذا الكلام إلى بعض العجائز فقالت: لو لم يكن عنده ألف شك وشك لما احتاج إلى ألف دليل ودليل. فقال الرازي عند ذاك: اللهم إيماناً كإيمان العجائز. وعلى هذا يكون لا حجة للشوكاني وغيره بهذه الكلمة.

وقال الشيخ عليش[1]: "علماء السنة رضي الله سبحانه وتعالى عنهم إنما ألفوا في علم التوحيد ليبينوا للناس ما كان عليه السلف الصالح وصار لشهرته ووضوحه قبل ظهور البدع ديناً لعجائزهم ودراساتهم وأهل باديتهم وصبيان مكاتبهم وزادوا بأن حصنوه بالبراهين العقلية التي تنتهي إلى ضرورة العقل بحيث يخرج منكرها عن ديوان العقلاء وبالأدلة النقلية القطعية فيما تقبل فيه منهم رضي الله سبحانه وتعالى عنهم، فجعلوا على حرز دين الإسلام أسواراً لما قدمت جيوش المبتدعة التي لا تحصى كثرة تريد انسلاب ذلك الدين وإبداله بجهالات يهلك من اتبعها ثم لما قدمت

---

(١) شرح السنوسية الكبرى، ص١١.

المبتدعة بمعاول الشبهات لتهدم بها أسوار الأدلة وسلالم الأوهام والتخيلات لتتجاوز بها إلى حرز الدين، بالغت العلماء رضي الله سبحانه وتعالى عنهم في الاحتياط للدين ونظرت بعين الرحمة لجميع المسلمين فأفسدت عليهم تلك الشبهات ونسخت لهم تلك الأوهام والتخيلات بأجوبة قاطعة لا يجد العاقل عن الإذعان إليها سبيلاً وأنفقوا رضي الله سبحانه وتعالى عنهم في جميع ذلك الذخائر التي حصلت لهم من الكتاب والسنة وأصحاب رسول الله ﷺ أن يتجاسر عليه أحد يروم الاختلاس منه وإنما تجاسر من تجاسر عند غيبته ﷺ لكنه لم يمت ﷺ حتى ورث علماء أمته وأهل سنته من المعارف ما يدفعون به كل عدو يريد الاختلاس من دينهم.

أحلَّ أمته في حرز ملته كالليث حلَّ مع الأشبال في أجم

فحين قام الأعداء بعد موت النبي ﷺ لهدم حصن الدين أنفقوا في تحصينه أعظم تحصين تلك الذخائر التي ورثوها واستعملوا آلات عقولهم في وجوه إنفاقها ولم تزل أرباح تلك الذخائر من زيادة المعارف تتوالى عليهم وينفقونها عند الاحتياج إليها فهذا حال علماء السنة الذين تكلموا في علم التوحيد وألفوا فيه التأليف جزاهم الله سبحانه وتعالى بفضله أفضل جزاء.

فبالله أيها المقلد الذي استدل بما لم يحط به علماً من كان يقف لرد أهل البدع حين خاضوا مع كثرتهم وعظيم احتيالهم في شبهاتهم ولهم المنزلة في الدنيا التي يتمكنون بها من سوق الناس إلى أغراضهم، لولا ما

نهض لهم رجال الله سبحانه وتعالى من العلماء الراسخين وأي دين يبقى لعجوز أو صبي أو مقلد لولا بركة أولئك العلماء رضي الله سبحانه وتعالى عنهم، وأي جهاد يوازي جهاد هؤلاء وأي رباط يماثل رباطهم وعكوفهم على استعمال عقولهم وتحبيسها مدة حياتهم على الجَوَلان فيما يحفظ دين الإسلام، فمهما لاح لهم مختلس يريد شيئاً من الدين قابلوه بشهاب من نيران البراهين فردوه خاسئاً فلا يتقلب إلا بأعظم فضيحة، وأين جهاد السيوف ورباط الثغور اللذين غايتهما حفظ النفوس والأموال اللذين لا بد من فراقهما في الدنيا من هذا الجهاد والرباط لحفظ الدين الذي لو ذهب لهلك الناس في عذاب جهنم أبد الآبدين."اهـ

وهذا الكلام لا يقدر بالذهب لو عُقِلَ.

وبهذا يبين لك مدى الانحراف في فهم كلام العلماء، ويظهر ما في كلام الشوكاني من ضعف.

حول الصفات

قال الشوكاني: "**وبهذا الكلام القليل الذي ذكرنا تعرف أن مذهب السلف من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين وتابعيهم هو إيراد أدلة الصفات على ظاهرها من دون تحريف لها ولا تأويل متعسف لشيء منها ولا جبر ولا تشبيه ولا تعطيل يفضي إليه كثير من التأويل، وكانوا إذا سأل سائل عن شيء من الصفات تلوا عليه الدليل وأمسكوا عن القال والقيل، وقالوا: قال الله هكذا ولا ندري بما سوى ذلك، ولا نتكلف ولا نتكلم بما لم نعلمه ولا أذن الله لنا بمجاوزته، فإن أراد السائل أن يظفر منهم بزيادة على الظاهر زجروه عن الخوض فيما لا يعنيه ونهوه عن طلب ما لا يمكن الوصول إليه إلا بالوقوع في بدعة من البدع التي هي غير ما هم عليه مما حفظوه عن رسول الله ﷺ وحفظه التابعون عن الصحابة وحفظه من بعد التابعين عن التابعين**". اهـ

أقول: كلامه هذا حسن على وجه الإجمال، إلا موضعين من معانيه نتكلم عليهم فيما يلي، وقبل هذا نقدم مقدمة مختصرة في توكيد معنى مذهب السلف، فنقول زيادة على ما ذكرناه في التعليق السابق، كان السلف في الغالب من أحوالهم يكتفون بإيراد هذه النصوص التي يقع الكلام فيها على مواردها، فكانوا يتلونها كما جاءت من دون تفسير تفصيلي لمعانيها، بل يكتفون بالمعنى الإجمالي المفهوم منها لأي إنسان،

فكانوا يكتفون من قوله تعالى: ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ بأن الله معهم ويعينهم بقدرته ولم يقل أحد من الصحابة: إن هذه الآية دليل على أن لله تعالى يداً. فليس هذا هو الظاهر من المعنى المراد من الآية، بل الظاهر منها أن الله يوفقهم إن هم أطاعوه. فكانوا يمرون على هذا المعنى ولا يتجاوزون وراءه، هذا ما كان عليه السلف، وهذا هو الواجب على كل مسلم. وكذا في باقي الآيات والأحاديث. فَفَرْقٌ بين قوله تعالى﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ وبين قولهم لله يدٌ، وهذا ظاهر. ثم كان السلف يمرون على هذه النصوص كما وردت مع تنزيه الله تعالى عن مشابهة أحد من خلقه في شيء من صفاته.

هذه هي المقدمة، وأما الموضعان اللذان سنتكلم عليهما:

فالأول: قوله: **إيراد أدلة الصفات على ظاهرها.**

فأقول: هذا كلام قد يبدو بيِّنَ المعنى، ولكنه حقيقة لا ينكشف إلا إذا فهمنا المراد من قوله الظاهر، فما معنى كلمة "ظاهرها" في كلامه. قد يُفْهَمُ من كلامه أن المراد هو إمرارها كما جاءت بلا تغيير فيها، فمثلاً نحن نعلم أن قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ دليل على أمر ما، وعلى حسب كلام الشوكاني فالمفروض أن السلف يُمِرُّون هذا الدليل كما جاء بلا تحريف ولا تأويل إلى آخر ما ذكر. وهذا المعنى إذا كان هو المراد فهو صحيح. فلم يكن السلف يقولون المراد من الاستواء هنا الجلوس ولا غير الجلوس، لم يكونوا يتكلمون بهذا التفصيل[1]، أو على الأقل لم يَرِد

---

(١) نقصد بهذا أنه لم ترد عنهم رضي الله عنهم أي عبارة تفصيلية ينفون فيها الجلوس عن الله تعالى، أو ينفون الجهة كذلك، ولم يرد قول عنهم أيضاً يثبت ذلك، ولكننا نقطع أنهم =

عنهم نحو هذا التفصيل، وهذا المعنى الذي هو الجلوس باطل، فتنبه، ولكنا أوردناه هنا للتنبيه على مذهب المجسمة والمشبهة، هذا هو المعنى الأول.

أما المعنى المحتمل الثاني، فهو أن أغلب المعاني المرادة لكلمة (استوى على الشيء) فيما بيننا أي المخلوقات تدل على الجلوس، هكذا يزعم بعض الناس وكلامهم فيه نظر بل هو باطل، بينت بطلانه في تعليقي على كلام ابن عبد البر في التمهيد[1]، قالوا: فلما كنا نستعمله في هذا

= قد نفوا عن الله تعالى جميع صفات التجسيم إجمالاً وبشكل كُلّيٍّ ونزهوه تماماً عن أن يكون شبيهاً بالخلق، ونفي التشبيه ثابت بالكتاب والسنة أما الكتاب فكمثل قوله تعالى: (ليس كمثله شيء)، وقوله تعالى: (ولم يكن له كفواً أحد)، وأما السنة فكقوله ﷺ: (ولم يكن له شبه ولا عدل) وتوجد نصوص كثيرة أيضاً في هذا المعنى نقلناها بشيء من التفصيل في شرحنا على العقيدة الطحاوية.

(١) وقد بيّنت هناك أن المعنى الحقيقي لكلمة استوى هو (تمّ)، والشيء التام هو الآتي بعد كلمة استوى وتدل عليه القرائن من خلال السياق والسباق، فإذا قلنا : "جلس الرجل على الكرسي، ثم قام"، علمنا أن المراد هنا هو أن جلوسه على الكرسي تمَّ أي اتخذ الرجل في قعوده أتم هيئة واطمأن فيها، ثم بعد ذلك قام ونهض. وإذا سمعنا قوله تعالى: (استوى على العرش يدبر الأمر)، فإن المعنى المراد من هذه الآية يكون أن الله تعالى بعد أن خلق السموات والأرض، كما هو مذكور في أول الآية، تم تدبيره لها، فالاستواء هنا أضيف إلى التدبير، فيصير المعنى تمام التدبير، ولا يوجد هنا أو في أي موضع آخر في آيات القرآن الكريم أي قرينة تدل على الجلوس كما يدعي المجسمة والمشبهة، فالاستواء هو التمام، وقد تم تدبير الله تعالى لمخلوقاته بعد خلقها لا قبل ذلك لأنها لم تكن موجودة. ولأن معنى الاستواء هو التمام فإننا نقول: جلس الرجل ثم استوى في جلوسه، وتكون هذه العبارة تامة مفيدة لا تكرار فيها، فالجلوس قد يكون بلا تمام وقد يكون بتمام، فلذلك لما قيدنا مطلق الجلوس بالاستواء فهمنا هنا إرادة تمام الجلوس وكماله، وعلى هذا المقياس تفهم الآيات الكريمة. وقد بينتُ ذلك بشيء من التفصيل في تعليقاتي على كلام ابن عبد البر في التمهيد.

المعنى أي معنى الجلوس، صار هذا المعنى هو الظاهر من هذا اللفظ إذا نسب أطلق اللفظ في حق الله تعالى فيكون الجلوس والاستقرار على العرش ثابتاً لله. فإذا كان المقصود بالظاهر نحو هذا المعنى، فأقول:

هذا المعنى باطل قطعاً لأنه يستلزم التشبيه بل هو التشبيه بعينه، فإن المعنى الذي ننسبه إلى أنفسنا إذا كان هو نفس المعنى المنسوب إلى الله تعالى، إذ يلزم منه أن يكون الله تعالى وتنزه عن ذلك شبيهنا في هذا المعنى، وكونه كذلك باطل كما هو معلوم بضرورة العقل والشريعة. ويشبه أن يكون هذا المعنى هو ما يريده الشوكاني، فمثلاً قد قال في موضع آخر واصفاً مذهب السلف على حسب ادعائه: "يقولون نحن نثبت ما أثبته الله لنفسه من استوائه على عرشه على هيئة لا يعلمها إلا هو وكيفية لا يدري بها سواه، ولا نكلف أنفسنا غير هذا، فليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا تحيط به عباده علماً".اهـ . فكلامه هذا لا يقوله إلا من بناه على المعنى المتقدم ذكره، وإن قال بعد هذا (فليس كمثله شيء...الخ) لأن قوله إن الله استوى على هيئة لا يعلمها إلا هو، إن هو إلا افتراء مبني على تصور أن الله جالس لكن لا نعرف على أي هيئة جلس، ولو كان الأمر كذلك أي لو كان الأمر أن الله جالس لكن لاندري هيئة جلوسه، لما كان هناك داع لتبديع السائل عن الكيفية، ولكن المشكلة في سؤال السائل عن الكيفية والهيئة عند السلف هي إثبات نفس الهيئة، لأن إثبات الهيئة التي هي الكيف ذاته، يستلزم التشبيه بل هو مبني على التشبيه كما ذكرنا، ولذا قال الإمام مالك: لا يقال كيف؟

وكيف عنه مرفوع[1]، وقالت أم سلمة رضي الله عنها: والكيف غير معقول. فذات الكيف غير معقول، أي غير معقول إثباته، والشوكاني جعل أصل الكيف معقولاً، ولكن وصفه غير مُدْرَكٍ، فليس واقعاً تحت الحواس، وهذا هو الباطل بعينه. ثم إن هذا الكلام من الشوكاني الذي هو إثبات الهيئة والقول بعدم معرفتها هو خلاف ما سبق ونسبه إلى منهج السلف من أنهم يُمِرُّون هذه النصوص ولا يتكلمون فيها، فها هو ذا قد تكلم، ثم هو تكلم بكلام فيه تشبيه، ولعمر الله لا أدري إن لم يكن هذا تشبيهاً فما هو التشبيه.؟!

ثم قال بعد كلامه السابق عن السلف: **وهكذا يقولون في مسألة الجهة. اهـ.** يقصد أنهم يثبتونها وقال في موضع آخر: **فالاستواء على العرش والكون في تلك الجهة قد صرّح به القرآن الكريم في مواطن يكثر حصرها ويطول نشرها. اهـ**، وهذا فيه إثبات الجهة بكلام صريح، فماذا

(١) الإمام مالك لا يجوّز أن يقال على الله تعالى كيف؟ لأن هذا سؤال، والسؤال عن الشيء يستلزم إثباته، والأصل أن الكيف غير ثابت لله تعالى بل هو منفي عنه تعالى، ولذلك قال الإمام مالك في بقية عبارته :"وكيف عنه مرفوع"، ومعنى مرفوع أي منفي، ومسلوب، وهذا هو التنزيه الذي يدعو العلماء إليه، والوقوف إلى هذا الحد هو عين مذهب التفويض، وعبارة الإمام مالك توافق ما نقل عن أم سلمة رضي الله عنها. وهذا المعنى يخالف تماماً ما يدعيه ابن تيمية وأنصاره كالشوكاني من القول بأن أصل الكيف ثابت والشوكاني يدعوه هنا بالهيئة أيضاً، ولكن صفته وصورته غير معروفة. فهذا فيه عدم رفع للكيّف، فالكيف عندهم غير مرفوع بل هو ثابت، والبحث عندهم إنما يكون في تفصيل هذا الكيف، أما الإمام مالك والمتقدمون من علماء السلف فأصل الكيف عندهم منفي قطعاً. وهذا ما يقول به علماء السادة الأشاعرة فهم ينفون قولاً واحداً الكيف عن الله تعالى، والصورة، والهيئة، خلافاً للمجسمة ممن يثبت ذلك كله.

يكون هذا الكلام إذا لم يكن خوضاً في النصوص وتشبيهاً لله تعالى بخلقه، أقصد إن إثبات كون الله تعالى في جهة، هو عين التشبيه، ثم أين هي تلك النصوص التي يمتلئ بها القرآن الكريم والتي تصرح بالجهة، نحن نتحدى الشوكاني وغيره أن يأتينا بنص واحد فيه إثبات الجهة في الكتاب أو السنة. وكيف لم ترد الجهة في القرآن منسوبة إلى الله تعالى، ولا في السنة كذلك ولا وردت عن صحابي، ثم يجعل المعنى المدلول عليه بهذا اللفظ أصلاً من أصول العقيدة؟!

بل الذي ورد إنما هو مطلق الفوقية، بل الفوقية التي هي فوقية قدرة وقهر، وأين هذا من الجهة التي هي صفة الأجسام لا صفة خالق الأجسام، فالعجب من هؤلاء الناس الذين يثبتون شيئاً بأوهامهم ثم يتخيلون أنه مصرح به في القرآن.

ويعجب القارئ من الشوكاني بعد ذلك عندما يقول: "فالسلامة والنجاة في إمرار ذلك على الظاهر، والإذعان بأن الاستواء والكون على ما نطق به الكتاب والسنة من دون تكييف ولا تكلف ولا قيل ولا قال."اهـ فهو نفسه قد خالف هذا الكلام قبل هذا بسطور عندما أثبت الهيئة فأين وردت الهيئة في القرآن، وأين صرح بها الرسول عليه السلام؟ فهل هذا إلا محض افتراء وخيال؟!

ثم تراه بعد ذلك يبالغ في الخطأ عندما يقول في نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ : "هكذا جاء القرآن، إن الله مع هؤلاء ولا نتكلف

تأويل ذلك كما يتكلف غيرنا بأن المراد بهذا الكون وهذه المعية هو كون العلم ومعيته، فإن هذا شعبة من شعب التأويل تخالف مذاهب السلف وتباين ما كان عليه الصحابة والتابعون وتابعوهم".اهـ، ولقد والله حِرتُ وأنا أقرأ كلامه هذا، فعند الاستواء يثبت الهيئة، وعند الفوقية يثبت الجهة، ثم تراه عند المعية يبقيها على ظاهرها، ويثبت ذلك كله وينسبه إلى السلف، وأما غيره ممن ينتمي إلى منهجه فقد تراه يخالفه في هذا ويثبت غيره إلى السلف أو يزيد عليه، ويدعي أن هذا نص القرآن. والحق أنهم كلهم يستقون من نبع واحد، ولذا فهم كلهم يقعون في نوع واحد من الأغلاط، فالسلف والخلف أقصد العلماء الذين يعتد بهم مجمعون على أن المراد بالمعية معية العلم والقدرة والعناية، ومجمعون على امتناع نسبة الجهة إلى الله تعالى، وهذا هو الحق الذي قام عليه الدليل، وأوضحت بعض ذلك في الرد على تعليقات ابن باز التي كتبها على متن العقيدة الطحاوية. وبسطها موجود في كتب العلماء. ونحن عندما نقول إنهم مجمعون على امتناع نسبة الجهة إلى الله تعالى نقصد بالتصريح أحياناً كما في الطحاوية وبالتلميح أحياناً كما في غيرها، والاستناد في هذا إلى قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ وما يشابهها وإلى أحاديث وأدلة عقلية قطعية.

فانظر أيها العاقل في هذا الكلام وتدبره تعلم حقيقة قول السلف، ولا تغتر بكل من ينتسب إليهم ويدعي أنه بهم يقتدي، بل أمعِن النظر، ثم اتَّبع ما يدلك عليه الدليل، ولا تنجرف وراء تيار المبالغات والشتائم في هذه المسائل، فإن في هذا الهلاك في الدنيا والآخرة.

بين التنزيه والتشبيه

قوله: "فإن قلت وماذا تريد بالتعطيل في مثل هذه العبارات التي تكررها فإن أهل المذاهب الإسلامية يتنزهون عن ذلك ويتحاشون عنه ولا نصدق معناه ولا يوجد مدلوله إلا في طائفة من طوائف الكفار وهم المنكرون للصانع. قلت: يا هذا إن كنت ممن له إلمام بعلم الكلام الذي اصطلح عليه طوائف من أهل الإسلام فإنك لا محالة قد رأيت ما يقوله كثير منهم ويذكرونه في مؤلفاتهم ويحكونه عن أكابرهم إن الله سبحانه وتعالى تنزه وتقدس لا هو جسم ولا عرَض ولا جوهر، ولا داخل العالم ولا خارجه. فأنشدك الله: أي عبارة تبلغ مبلغ هذه العبارة في النفي؟ وأي مبالغة في الدلالة على هذا النفي تقوم مقام هذه المبالغة؟

ثم قال: وقد يغني هؤلاء وأمثالهم من المتكلمين والمتكلفين كلمتان من كتاب الله تعالى وصف بهما نفسه وأنزلهما على رسوله وهما (ولا يحيطون به علماً)، و(ليس كمثله شيء).اهـ

يبالغ المجسمة دائماً في النهي عن الخوض في علم الكلام، ويطلقون النهي في ذلك، ولا يفرقون بين الكلام الباطل والكلام الصحيح، فنحن ننهى عن الخوض في كلام المجسمة والمشبهة، ونفاة الذات الإلهية ونفاة الصفات الثابتة لله تعالى، نعم هذا صحيح، فينهى العامة عن الخوض في مثل هذه الكتب خوفاً عليهم من التأثر بمثل هذه الأفكار الفاسدة. ولكننا نحض الناس على التمرس في كلام أهل السنة وخصوصاً المتأهلين منهم للتعمق فيه، وأيضاً عند انتشار البدع والمذاهب الباطلة. فعلم الكلام في نفسه ليس بمنهي عنه، لأنه علم يبحث فيه عن الذات الإلهية وصفاتها والأحكام اللازم إثباتها لله عز وجل، وما يجب أن ننفيه عنه جل شأنه.

وكذلك يبحث في النبوات فيثبت نبوة سيدنا محمد ويرد على المخالفين في ذلك، فهذا العلم كيف يكون منهيّاً عنه. ولكن قد درج المجسمة على النهي عن ذلك العلم لأن المتمرس فيه يسهل عليه كشف فضائحهم وتبين مفاسد أقوالهم، ولذلك لا ترى مجسماً قد برع في علم الكلام، وبقي على تجسيمه إلا أن يكون على قلبه غشاوة عظيمة، ويكون أسلوبه التلبيس على الخلق.

ثم نقول للشوكاني: أما اعتراضك على من ينفي كون الله جسماً فلست أدري هل تقول أنت إن الله جسم، فإن قلت كذلك صرْتَ مجسماً، ودخلت فيما فررت منه، وإلا فلم تعترض عليهم في استعمال كلمات معينة للدلالة على معنى صحيح وهو نفي الجسمية. أما إذا كان اعتراضك على أسلوبهم الذي يستعملونه وأن في كتاب الله ما يغني عن ذلك، فلا وجه لك في هذا الاعتراض فإن المبتدعة يستعملون ألفاظاً للدلالة على معان معينة، ويحتاج حراس الشريعة في الذب عن الدين إلى نفي المعاني الباطلة وعلى وجه التفصيل، كما لو جاء أحدهم وقال: الدين أفيون الشعوب، أفلا يجوز أن نقول له حينئذ، لا، الدين ليس أفيوناً بحجة أن هذا اللفظ لم يرد في كتاب الله فلا نستعمله، أم إن هذه حجة من لا يعرفون للفظ معنى، أو هم يعرفون ولكن يوافقون على هذا المعنى. فإذا جاء رجل وقال الله جسم، أفلا يجوز أن نقول له لا، الله ليس جسماً ولا كالأجسام، بحجة أن هذا النفي لم يرد في كتاب الله، بلى نقول له ذلك، ونقول له مع ذلك (ليس كمثله شيء).

وأما هذه الاصطلاحات التي أحدثها العلماء في شتى العلوم فهي لتسهيل التعلم والتعليم، وهذه العلة مطردة في سائر العلوم الشرعية

والعقلية والتجريبية، قال الشيخ عليش[1]: "**وإنما أحدث المتأخرون الاصطلاحات لتخفيف مؤنة التعلم والتعليم، لا لتوقف معرفة الحق عليها**، وإلى هذا أشار ابن فورك بقوله لو لم يدخل الجنة إلا من عرف الجوهر والعرض لبقيت الجنة خالية، ونحن نقول بموجبه وبأنه لا يدخلها إلا من عرف الله سبحانه وتعالى، عرَفَ الجوهر والعرض أو لا ."اهـ.

أما إذا قصد الشوكاني أن الابتداء بتعليم هذا النفي لعامة الناس هو المذموم أما معناه بذاته فليس غلطاً، فقد نساعده في هذا، ولكن نعترض على قوله إن من يمارس هذا الكلام فهو النافي وهذا هو المقصود بالنفي، فهذا قدح منه في علماء الإسلام، بل هو دخول في مضايق الغلط من دون برهان، فلا شك أن هذه المعاني المنفية نفيها صحيح وإثباتها في حق الله غلط. ومن قال بها فقد صرح بانتسابه إلى التجسيم والتشبيه. ولا يضر من نطق بهذا كلامُ الشوكاني شيئاً لأنه كلام عارٍ عن الدليل، وكل ما كان كذلك فهو غير لازم الأخذ.

وهل عندما ننفي الجسمية عن من هو ليس بجسم، هل هذا تعطيل لصفته، فكيف وهي ليست صفته؟! إن من يطلق على هذا أنه تعطيل فهو مجسم.

وهل عندما نقول الله ليس عرضاً ولا داخل العالم ولا خارج العالم، هل هذا تعطيل؟! فكيف نكون قد عطلنا صفاته، أي نفيناها وأنت أصلاً تدعي أنه لا يتصف بها، لأنها من مستلزمات الأجسام فالمتصف بها لا ريب جسم، والذي يستنكر نفيها لا ريب مجسم.

---

(١) "هداية المريد لعقيدة أهل التوحيد وشرحها عمدة أهل التوفيق والتسديد"، وهو للشيخ عليش، طبعة جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، المملكة الليبية ١٣٨٨هـ -١٩٦٨م.

لمحة عن تدرجات الشوكاني في العقائد

قوله: وها أنا أخبرك عن نفسي، وأوضح لك ما وقعت فيه في أمسي، فإني في أيام الطلب وعنفوان الشباب شغلت بهذا العلم الذي سموه تارة علم الكلام، وتارة علم التوحيد، وتارة علم أصول الدين وأكببت على مؤلفات الطوائف المختلفة منهم ورمت الرجوع بفائدة والعود بعائدة، فلم أظفر من ذلك بغير الخيبة والحيرة، وكان ذلك من الأسباب التي قد حببت إليّ مذهب السلف، على أني كنت قبل ذلك عليه، ولكن أردت أن أزداد منه بصيرة وبه شغفاً. اهـ

أقول: لو نظرنا إلى هذه الفقرة نظرة تحليلية، أي أعدنا ترتيبها الزمني كما يتلوها الشوكاني لاستطعنا أن نفهمها على حقيقتها، فلو قلت فما الحاجة إلى ما تقول؟ قلنا: لأن الشوكاني يريد أن يستخدمها حجة على ما يريد، نحن لا نرى فيها حجة من عدة وجوه نكتفي ببيان بعضها. أهم ما فيها يتضح لنا عندما نعيد ترتيب الفقرة، وملء بعض الفراغات التي فيها لاستكمال المعنى، وأما ملء الفراغات فنستعين فيه ببعض الكلمات المذكورة في الكتاب:

١. من الواضح عند من له إلمامٌ في هذا الموضوع أن الشوكاني لا يعرف مذهب المتكلمين على حقيقته، ولا هو يعرف حقيقة مذهب السلف، وذلك واضح مما مرَّ من تعليقات، وواضح أيضاً من كتبه الأخرى وتعليقاته على كلمات العلماء المتناثرة في أثناء كتبه.

٢. من المعلوم عند من يعرف شيئاً عن الشوكاني أنه كان في الأصل زيدي المذهب أي إن مجتمعه الذي عاش فيه على الأقل كان زيدياً، تحول عن

هذا المذهب إلى شيء آخر زعم أنه هو الذي أوصله إليه اجتهاده، وهذا نسلمه له، أي من حقه أن يتحول إلى المذهب الذي يختاره، ولكن لا نسلم أنه توصل إلى المذهب الحق من دون باقي المجتهدين، الذين لا يذكر الشوكاني إذا ذكروا، خاصة في علم أصول الدين.

٣. لا ريب أن أفكار ابن تيمية قد تأثر بها الشوكاني وأثرت فيما يفهمه إذا أطلق لفظ السلف ومذهب السلف، فلا بد أن يكون معتقداً - ولو على وجه التأثر - أن المذهب الذي يدافع عنه ابن تيمية هو مذهب السلف. وأيضاً لا بد أن فهمه لمذاهب علماء التوحيد قد تشوه منذ نعومة أظفاره، لأنه تربى على يد مشايخ وأفكار تتبع في أصولها نظرة ابن تيمية، ولا أقول إنه اتبعه اتباعاً تاماً، ولكن لا بد أن يكون قد حصل في نفسه انجراف وتأييد لما يدعو إليه ابن تيمية، وكذلك لا بد أن يكون قد تولد في نفسه موقف المعاداة للذين يخالفون ابن تيمية في عقائده. ومعلوم تأثر الشوكاني بالمقبلي وابن الوزير والمعلمي وغيرهم، وهؤلاء معلوم أنهم يميلون إلى كثير من أقوال ابن تيمية، وإن خالفوه في أمور، ومن يقرأ كتبهم تتحفز نفسه تلقائياً - إن لم يكن عارفاً بمذهبهم - نحو معاداة المتكلمين المخالفين لابن تيمية.

٤. بناءً على هذه المقدمات، نبدأ بترتيب كلام الشوكاني المذكور حتى نفهم هل بحث الشوكاني بحثاً حرّاً أم كان وهو يبحث متأثراً بنظرة تخالف ما يبحث عنه. فإذا كان متأثراً بأمور أخذها وهو صبي عن أساتذته، فلا يمكن أن يكون ما توصل إليه بحثاً حرّاً ولا اجتهاداً مطلقاً خاصة وهو يقر أنه حتى في أثناء قراءته لكتب الكلام كان ملتزماً بما سماه

مذهب السلف ، الذي عرفنا حقيقة أنه عين مذهب ابن تيمية ، وبناءً على ذلك فلا يمكن أن نسمي الفعل الذي قام به الشوكاني إلا اجتهاداً - ونضع هذه بين قوسين - مقيَّداً. وهذا لا يجوز الاحتجاج به على المخالفين.

٥. في نهاية فقرته يقول عن ما يطلق عليه أنه مذهب السلف"على أني كنت قبل ذلك عليه" ، فهو قبل أن يبدأ بالبحث في كتب التوحيد أو أصول الدين ، كان متأثراً بما يدعوه مذهب السلف ، وقد عرفنا نحن ماذا يعني بمذهب السلف ، وعرفنا أصوله في ذلك وما هو مصدر معلوماته ، وما علاقته بابن تيمية وما يقوله من اتهامات عن المتكلمين لا أساس لها ، وهو يقول إنه كان مقتنعاً بمذهب السلف هذا ، بالصورة التي حصل عليها وهو في أيام الطلب وعنفوان الشباب ، ونحن نعلم إلى أي حد يمكن أن تكون الصورة واضحة عند إنسان هو في عنفوان الشباب وأيام الطلب ، وفوق هذا متأثر بآراء مشايخ مثل المقبلي وابن الوزير وابن تيمية الذين يدعون الاجتهاد ومخالفة المشايخ ، ويدعون أنهم هم لا غيرهم الذين وصلوا إلى حقيقة مذهب السلف.

٦. ثم هو يقول إنه شغل في تلك الأيام بهذا العلم ، وأكبَّ على مؤلفات الطوائف المختلفة منهم ورام الرجوع بفائدة فلم يظفر بذلك ، فإذا سألناه ما هي هذه الفائدة ، قال لنا : إنه أراد بقراءة ومطالعة هذا العلم الازدياد بمذهب السلف الذي يعتقده بصيرة وشغفاً ، أقول : من الطبيعي أن لا يحصل الشوكاني على بغيته هذه في هذه الكتب ، لأنه وضع فكرة مسبقة عن صورة مذهب السلف الذي يريد الازدياد به حبّاً ، وكان هذا المذهب الذي تلقاه من مشايخه المتأثرين بنزعتهم والتي

تتسم بالتفلت من المذاهب السنية والزيدية، وميلهم نحو عقائد ابن تيمية، وطريقته في مناقشة الخلق. أقول: من الطبيعي أن لا يجد الشوكاني ما يبحث عنه في هذه الكتب، لأنه يعتقد بمذهب ابن تيمية وغيره، ويريد من مثل الجرجاني والتفتازاني والفخر الرازي وغيرهم أن يثبتوا له صحة مذهبه الذي يعتقده وأنى له ذلك؟! والعجب ممن يبحث بهذا الأسلوب، ثم يرجو أن لا يعود بحيرة وخيبة.

٧. هذا هو حقيقة ما حصل مع الشوكاني باختصار، استنبطناها من كلامه، وما نعرفه عنه من كتبه. فلا ينبغي أن يقول عاقل بعد هذا: إن الشوكاني هو من قد جرب وعرف وبحث ونظر فوجد المذهب الحق، ويتخذ من تجربة الشوكاني هذه حجةً على الآخرين، فهذا الاستدلال باطل قطعاً، وتجربة الشوكاني وبحثه لا يجوز أن يتخذها حجة إلا له وذلك لعدم تسليمنا بصحتها، خاصة مع ما يتخللها من قصور واضطرابات.

٨. وأيضاً فلم يقل أحد إن علم الكلام مطلوب تعلُّمُه من كل إنسان، بل ممن يغلب عليه الشك ليذهب شكه بما يقرؤه من حجج، أو مَنْ يريد أن يدافع عن الإسلام بالحجج الباهرة أو يدلَّ إنساناً ضلَّ سبيله في هذه الحياة، مغترّاً ببعض الأقوال التي هي ضد الأديان، فلا بد من إنسان يتفرغ للرد على المتشككين الذين يشككون الناس في عقائدهم بالرد عليهم بالأدلة المبطلة لأقوالهم، ويستعمل هذا العلم على قدر الحاجة. وأما المطلوب من عامة الناس فهو القيام على العقائد الحقة الصحيحة ومعرفتها على سبيل الإجمال، أما التوسع في معرفة أدلة الاعتقاد فليس مطلوباً من كل الناس.

كلمة أخيرة لابن السبكي في غاية الأهمية:

قال الإمام تاج الدين السبكي[1]:

للأشاعرة قولان مشهوران في إثبات الصفات، هل تمر على ظاهرها مع اعتقاد التنزيه أو تؤول؟ والقول بالإمرار مع اعتقاد التنزيه هو المعزو إلى السلف، وهو اختيار الإمام -أي الجويني - في الرسالة النظامية، وفي مواضع من كلامه فرجوعه معناه الرجوع عن التأويل إلى التفويض، ولا إنكار في هذا، ولا في مقابله، فإنها مسألة اجتهادية، أعني مسألة التأويل أو التفويض مع اعتقاد التنزيه، إنما المصيبة الكبرى والداهية الدهياء الإمرار على الظاهر، والاعتقاد أنه المراد، وأنه لا يستحيل على الباري، فذلك قول المجسمة عُبَّاد الوثن، الذين في قلوبهم زيغ يحملهم على اتباع المتشابه ابتغاء الفتنة، عليهم لعائن الله تَتْرى واحدة بعد أخرى، ما أجرأهم على الكذب وأقلَّ فهمهم للحقائق.اهـ

وهذا هو القول الفصل وخاتمة الكلام.

والحمد لله رب العالمين

اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا

وليس لنا وراء الله مذهب ولا غاية

سعيد فودة

الثلاثاء ١٩٩٢/٧/٢٨

(١) طبقات الشافعية الكبرى، (١٩١/٥).

الفهرس

الفرق العظيم

بين التنزيه والتجسيم

ويليه المقتطف في نقد التحف

وجادلهم بالتي هي أحسن (٢)

قال تعالى:

﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾

أمر الله تعالى نبيّه - عليه الصلاة والسلام - والمؤمنين من بعده بجدال من يخالفهم الرأي، لبيان حقائق الأمور، على أن تكون المجادلة بالتي هي أحسن، دونما تعصب أو تشنيع، فذلك أدعى للاستماع والقبول. فكانت هذه السلسلة لمناقشة بعض المسائل المختلف فيها، لبيان الحق بالأدلة الشرعية المعتبرة التي سار عليها علماء الإسلام.

ومن هنا ندعو كل من يجد في نفسه القدرة على الدفاع عن مذاهب أهل السنّة والطريقة التي ارتضاها جماهير علماء الأمة بالتي هي أحسن، مع التزامه بالضوابط السابقة، أن يكتب في هذه السلسلة لنقوم بنشره في الأجزاء القادمة بإذن الله.

على أن ترسل الموضوعات على البريد الإلكتروني

أو على الموقع في شبكة الإنترنت

e-mail: alrazi003@yahoo.com

www.al-razi.net

www.al-razi.net

دار الرازي

تلفاكس: ٥٦٤١١٦٠

ص.ب: ٩٢٧٦٨٠

عمان - الأردن ١١١٩٠